جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 إلى 2018

_ سوريا دراسة حالة _

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص : حكومات مقارنة

إعداد الطالبة :

لخضاري خديجة

تحت إشراف الأستاذ :

بوغازي عبد القادر

لجنة المناقشة :

أ . عباسي عبد القادر ..... رئيسا

أ . بوغازي عبد القادر .... مشرفا ومقررا

أ . فراحي محمد ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد

و على آله و صحبه و من والاه إلى يوم الدين

الحمد لله الذي بنعمتـه تتم الصالحات

تم بعون الله و توفيقه إتمام هذا العمل الأكاديمي المتواضع ، آملين أن نكون

قد وفقنـا فيه ، و أن نكون عند حسن ظن كـل من شجعنـا و ساعدنـا

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى والديَّ و كل أفراد أسرتي

و إلى الأصدقاء و كل من يعرفني

المقدمــة :

شهد العالم تحولات في النظام العالمي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ترتكز على الثنائية القطبية التي أدت إلى انقسامات الدول بين منضوي تحت المظلة السوفييتية ، وأخرى تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية ، كل حسب مصالحه ، و في منطقة الشرق الأوسط كانت تركيا تبتعد شيئا فشيئا عن محيطها الشرقي متحالفة مع المعسكر الغربي ، حيث انضمت لحلف الناتو وأصبحت أقوى حليف للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأقوى منافس لإيران على المنطقة ، خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ضمن ما يسمى بالأحادية القطبية ، وقد غذى الاستعمار الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط أثناء الحربية الأولى و الثانية ، وكذا التنافس الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي سيكولوجية الانسلاخ في العلاقات التركية العربية ، إلى أن حدثت متغيرات داخلية و إقليمية و دولية أدت إلى رجوع العلاقات التركية العربية إلى قوتها شيئا فشيئا و أصبحت تركيا تلعب دورا فاعلا في قضايا الشرق الأوسط عامة و المجتمع العربي الإسلامي خاصة ، بعد أن كانت إلى فترة غير بعيدة تمسك بزمام إدارة العالم العربي والإسلامي تحت لواء الدولة العثمانية .

لقد كان من بين المتغيرات الداخلية التي شهدتها تركيا ، فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية سنة 2002 والذي كان من أولوياته العودة على الشرق وتصفير المشكلات مع الدول الجارة ، ومن بينها الدول العربية وخاصة سوريا .

لعبت تركيا أدوار مهمة في الشرق الأوسط خاصة بعد احتلال العراق و بروز المشكلة الكردية مجددا ، حيث سعت لتأمين حدودها و التنسيق مع الحكومة العراقية ، للعمل على إبقاء العراق موحدا ، خوفا من نشوء دولة كردية على حدودها ، بالإضافة إلى لعبها أدوارا متفاوتة الأهمية بعد ثورات الربيع العربي ، خاصة اتجاه سوريا .

التعريف بالموضوع : الموضوع الذي تناولناه هو موضوع :

تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط _ سوريا دراسة حالة _ من سنة 2002 إلى سنة 2018 ، حيث تتطرق الدراسة إلى الحيز الجغرافي والسياسي للتوجهات التركية اتجاه الشرق الأوسط و سوريا بالأخص سياسيا وأمنيا واقتصاديا في ظل متغيرات إقليمية و دولية وتأثير البيئتين الداخليتين التركية و السورية .

أهميــة الدراســة :

1/ الأهمية العلمية : تهدف دراسة موضوع تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط –سوريا دراسة حالة– إلى إعطاء نظرة علمية دقيقة لأحد أكثر الأدوار الإقليمية أهمية ألا وهو الدور التركي ، وإحدى أهم السياسات الخارجية في العلاقات الدولية في ظل التشابك والتعقيدات في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات و أزمات بين دول الجوار و التنافس مع إيران وإسرائيل في لعب أقوى الأدوار .

حـدود الدراســة :

1/ الحدود الزمنية : تمتد حدود هذه الدراسة من حيث حيزها الزمني من 2002 سنة اعتلاء حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا إلى 2018 .

2/ الحدود المكانية : منطقة الشرق الأوسط

الإشكاليـــة : تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي المتعلق بتحليل أسباب تنامي الدور التركي إقليميا و قراءة معمقة للسياسة التركية في عهد حزب العدالة و التنمية على كافة الأصعدة السياسية و الأمنية والاقتصادية في الشرق الأوسط واتجاه سوريا و عليه نقوم بطرح الإشكالية التالية : ما مدى تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط وسوريا من 2002 إلى 2018 ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

1/ ما هو الأساس الذي تنطلق منه السياسات التركية اتجاه الشرق الأوسط و سوريا ؟

2/ كيف تؤثر المتغيرات الإقليمية و الدولية في الإستراتيجية التركية اتجاه سوريا ؟

3/ ما هو حجم تأثير البيئة الداخلية و الخارجية على صانع القرار التركي كفاعل مهم من فواعل المنطقة في الشرق الأوسط ؟

فــروض الدراســة : للإجابة على هذه التساؤلات نطرح مجموعة من الفرضيات :

1/ يمكن أن يكون الأساس الذي تنطلق منه السياسات التركية اتجاه الشرق الأوسط و سوريا خاصة هو أساس إيديولوجي عثماني إسلامي قائم على العوامل الجيو ثقافية والجيو إثنية والسوسيو سياسية والسوسيو ثقافية ، و أساس آخر قائم على المصلحة و الأمن القومي في حدود القدرة و الإدارة السياسية .

2/ توجد متغيرات إقليمية ودولية وداخلية ساهمت في رسم الإستراتيجية التركية اتجاه سوريا .

3/ توجد عوامل بيئية داخلية وخارجية ساهمت بشكل كبير في رسم السياسة العامة التركية وبالتالي تكبير أو تحجيم الدور التركي في الشرق الأوسط .

الدراسات السابقة : يحضى موضوع تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط – سوريا دراسة حالة– بأهمية لدى العديد من المختصين والباحثين في العلوم السياسية ، و قد ظهر على المستوى الدولي لِمَا له من مميزات و تأثيرات على الكثير من الدول خاصة سوريا ، لذا فقد تَطلب منا هذا العمل الإستاد إلى مراجع وأدبيات عدة من كتب ومذكرات ومجالات ومقالات على الانترنت من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية و من بينها :

1/ دراسة الطالب قاسيلي عبد القادر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر بالعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، بعنوان الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014 ، وقد تطرق فيها إلى الدور الإقليمي التركي والسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية.

2/ دراسة الباحث محمود خليل يوسف القدرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، بعنوان تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 2012/2007 ، وقد تطرق فيها إلى المنعطفات التاريخية في العلاقات التركية السورية وسيناريوهات السياسة التركية اتجاه النظام السوري بعد ثورة الربيع العربي .

3/ دراسة للدكتور سعيد الحاج ، كاتب و باحث في الشؤون التركية ، بعنوان الرؤية التركية للحل في سوريا ، والتي تطرق فيها إلى زاوية تناول تركيا للمقاربات الدولية للأزمة السورية ، وانعكاسات ذلك على وضعها الداخلي .

المناهـــج المتبعـــة :

يعتبر المنهج هو الطريق البين الذي يتبعه الباحث عن المعرفة و لذا قد اقتضى موضوع بحثنا اللجوء إلى منهجين لتحليل وتفكيك هذه الإشكالية و هما :

1/ المنهـــج التاريخـــي: رغم أننا حدَّدنا مجالا زمنيا للدراسة، إلا أن الظاهرة المدروسة تستدعي الرجوع إلى الماضي ، لاستقراء بعض المراحل التاريخية للسياسة الخارجية التركية فالمنهج التاريخي يصور الظروف المحيطة بصانع القرار التي أنتجت أو أنهت ظواهر معينة ويحاول أن يصل إلى القوانين التي أدت إلى ذلك ، فهو يستهدف التعميم بعد استنتاج العلاقة الموجودة بين الظواهر و الظرف الذي وُجدت فيه .

2/ منهـــج دراســة حالـــة : لقد اخترنا سوريا كوحدة للدراسة ، إذ يوفر منهج دراسة حالة الفرصة للتعمق في ظاهرة معينة بقصد الوصول إلى تعميمات علمية تتعلق بوحدات أو ظواهر مشابهة ، و دراستنا للدور التركي في سوريا ما هو إلا دراسة لظاهرة داخل محيطها الإقليمي وأيضا الدولي بشكل معمق ، يقودنا إلى رسم سيناريوهات مشابهة في حالة اجتماع نفس الظروف التي تتحكم في العلاقة التركية السورية في دولة أخرى شرق أوسطية .

مفاهيم أساسية للدراسة :

1/ النظام الإقليمي : (the regional system)هو مجموعة العلاقات و التفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد ، و تخضع لقواعد و قوانين منتظمة ، وقد عرّفــه "لويس كانتوري" و "ستيفن بيغل" كذلك بأنه النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تملك بعض العوامل الإثنية واللغوية و الثقافية والتاريخية المشتركة[1] .

2/ الدور الإقليمي : (the regional role) يقصد بالدور مجموعة السلوكيات المتوقعة والمرتبطة بوظيفة بين الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخارجي ، فهي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة ، حيث أن التطورات والتغيرات التي تحدث في تلك البيئة

1أحمد عارف أرحيل الكفارنة ، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد 2 ، 2009 ، ص4 .

أو محيطها الخارجي تلقي بظلالها وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على دور الدولة وتهيئ له الفرص وتحده بالقيود وفقا لاتجاه التغيير[1] .

3/ الصراع :(the conflit)

هو مصطلح مجمع عليه من قبل الباحثين لأنه يستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارض ما وصريح في القيم والأهداف والمصالح بحيث عرّفه جوزيف فرانكلن بأنه موقف ناجم عن اختلاف في الأهداف والمصالح القومية ، وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بكل توتراته يبقى دون المواجهة المسلحة لأن المراحل التي تسبق الأخيرة يكون فيها مجال أوسع للإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه[2] .

4/ التنافس : (the rivalry)

تعرف كلمة التنافس أو المنافسة في اللغة العربية بأنها نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق و يحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة الذي يدفع أطرافا(أفراد أو جماعات) للتسابق و التزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة و عليه فالتنافس الدولي هو : وضع و حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية

1محمد المهدي شنين ، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي : 2001-2013 :(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016) ، ص 15 .

2 محمد سيد أحمد ، " مفهوم الصراع الدولي و المنطلقات النظرية له " ، على الرابط الالكتروني :
http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic

مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد و مصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي دون اللجوء إلى المواجهة المسلحة المباشرة[1] .

5/ النفوذ السياسي : (political influence) تعرفه الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنه : القدرة على حمل الآخرين على فعل ما نريد أن يقوموا به والهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة بحيث أن هذه الأخيرة تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى يقصد تحجيمها عن الساحة الدولية ، و السيطرة الفعلية غير الرسمية على شؤونها و سلطاتها و قراراتها و أوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري له[2]ا .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا بعض الصعوبات ، و أهمها نقص مكتبة العلوم السياسية من كتب و دوريات تخدم موضوع بحثنا ، من حيث أنه موضوع حديث ، خاصة فيما يتعلق بالفصل الثالث ، حيث استطعنا أن نستفيد من مجموعة لا بأس بها من المقالات الموجودة على مواقع أو مجلات الكترونية ، تعالج موضوع بحثنا .

1 محمد نذير حمدي " ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية " على الرابط الالكتروني :
https://democraticac.de/?p=1775

2 لويد جونس ، تفسير السياسة الخارجية(تر: محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم) ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، ص 238 .

تقسيـــــم الدراســـة:

لقد اعتمدنا على خطة تستوفي المحاور الرئيسية لهذا البحث الأكاديمي ، حيث قسمناه إلى 03 فصول ، يضم كل فصل مبحثين :

الفصل الأول : يعالج الإطار المفاهيمي للشرق الأوسط و أهميته بالنسبة لتركيا والعالم.

الفصل الثاني : يتضمن الرؤية التركية للشرق الأوسط و محددات الدور التركي في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية ، و الذي تطرقنا من خلاله إلى جملة المبادئ والنظريات التي تحكم السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط .

الفصل الثالث : فقد تضمن العلاقات التركية السورية والرؤية التركية بخصوص مستقبل سياستها الخارجية و دورها اتجاه النظام السوري في ظل ما يشهده هذا الأخير من حساسية .

الفصل الأول :

التعريف بمنطقة الشرق الأوسط

تمهيد

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية و سياسية وعسكرية واقتصادية جعلت الدول الكبرى تتنافس للسيطرة عليها مما جعلها مكاناُ للصراعات و رسم شكل العلاقات بين دول هذه المنطقة والدول ذات المصالح.

ومصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح انجليزي حديث أطلق على أقدم منطقة من مناطق الحضارة الإنسانية ، و الهدف من هذا المصطلح هو تمزيق الوطن العربي و محاولة زج إسرائيل ضمن المنطقة للفصل بين المشرق العربي و المغرب العربي وإضعاف الأمة العربية .

يتناول الفصل الأول إطار نظري لمفهوم الشرق الأوسط من خلال مبحثين :

المبحث الأول : الماهية الاصطلاحية و اللغوية للشرق الأوسط

المبحث الثاني : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا و العالم

المبحث الأول : تعريف الشرق الأوسط

لقد تعرض مصطلح الشرق الأوسط لتجاذبات وغموض في تعريفه و ضبط حدوده منذ ظهوره إلى غاية وقتنا الراهن ، وقد خصصنا هذا المبحث لدراسة مصطلح الشرق الأوسط والمنطقة التي يشير إليها و أهميتها

المطلب الأول : تعريف الشرق الأوسط لغة

الشرق في اللغة لفظ جغرافي ، وهو إحدى الجهات الأربع التي يحدد بها الإنسان مكانه[1] ويقابله الغرب ، كما الشمال يقابله الجنوب ، وفي اللغة العربية استُخدم لفظ المشرق والمغرب بالإفراد والتثنية والجمع في القران الكريم " رب المشرق والمغرب" (المزمل9) و"ورب المشرقين ورب المغربين" (الرحمان17) "ورب المشارق والمغارب" (الآية 40 المعارج) ، وليس في هذا التعدد ما يجاوز المعنى الجغرافي ، إذ أن المقصود بالمشرقين والمغربين حسب المفسرين هو مكان شروق الشمس في الشتاء والصيف ، وغروبها في الشتاء والصيف ، أما المشارق والمغارب فهما أمكنة شروقها وغروبها كل يوم خلال السنة ، قالوا إن الشمس تطلع في ثلاثمائة وستين كوة ، فإذا طلعت في كوة لم تطلع منها حتى العام المقبل ، وكذلك غروبها ولم يتجاوز مفهوم المشرق والمغرب هذا المعنى الجغرافي على مدى عصور الحضارة العربية الإسلامية ، فعندما اتسعت رقعة هذه الحضارة وصار مركزها دمشق ثم بغداد ، احتفظ المفهومان بدلالتهما

[1] محمد عابد الجابري: الشرق والشرق الأوسط تاريخ مفهوم، على طريق تجديد الفكر العربي. 2018.
http://www.aljabriabed.net/maj6_moyenoyerient.htm

الجغرافية ، فاستعمل لفظ "المشرق" في بغداد للإشارة إلى بلاد فارس وخراسان ، وما إليهما بينما استعمل لفظ المغرب في هذين للإشارة إلى بغداد وما يليها غربا.

أما في المغرب والأندلس فقد استعمل لفظ "المشرق" للدلالة على الأقطار الإسلامية التي تقع شرق "المغرب" وقد تعدد معنى الغرب في إطار جغرافي محض بعد الفتح العربي حينما صار الفاتحون والمؤرخون يميزون فيه بين "المغرب الأدنى" ليبيا وتونس ، والمغرب الأوسط "الجزائر" والمغرب الأقصى الذي سميت عاصمته مراكش فيما بعد.

هذا بالنسبة لمضمون المشرق والمغرب في الحضارة العربية الإسلامية ، وهو مضمون بقي جغرافيا باستمرار خال من كل دلالة إيديولوجية[1] .

على خلاف القاموس الأوروبي فقد اكتسى فيه "الزوج" المفهومان شرق ، غرب معنى إيديولوجي منذ وقت مبكر ، ومن أبرز تجلياته عبارة "الكنائس الشرقية" في مقابل "الكنيسة الغربية" في روما ، والإمبراطورية الشرقية "البيزنطية" في مقابل الإمبراطورية "الرومانية روما" أضف إلى ذلك اقتران مفهوم "الشرق" في الخيال الأوروبي بالعجائب والغرائب والتوابل والثروة.....الخ.

ومع التوسع الاستعماري الأوروبي صار المفهومان غرب/شرق يكتسيان مضامين سياسية فالغرب هو الأنا والشرق هو الآخر وهذا الآخر يتحدد جغرافيا بحسب موقعه من الأنا (الغرب) .

1محمود عابد الجابري ، http://www.aljabriabed.net/maj6_moyenoyerient.htm

هناك لفظ "Levant" معناه الشرق جهة شروق الشمس ، وقد استعملت منذ أوائل القرن السادس عشر، وكان يقصد به الدول التي توجد في الشرق بالنسبة لفرنسا ، وخاصة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، فالكلمة هنا في مقابل "أوروبا" ، ثم هناك كلمة Orient (جهة مشرق الشمس) ويشار بــها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط (الشرق الأدنى والشرق الأوسط) . كما يشار بها إلى أسيا (الشرق الأقصى). وذلك حسب القرب أو البعد ليس من أوروبا فحسب بل أيضا من "الأنا" الغربي ، ومن هنا يبرز الطابع الإيديولوجي الذي يرافق باستمرار هذا المصطلح في الخطاب الغربي .

والى جانب كلمة Orient هناك مرادفها East-Est الذي اكتسى مضمونا إيديولوجيا قويا صريحا أثناء " الحرب الباردة " حينما تخصصت للدلالة على دول المعسكر الشيوعي وذلك في مقابل الغرب West-Ouest الذي يراد به دول المعسكر الرأسمالي.

المطلب الثاني : تعريف الشرق الأوسط اصطلاحا

لقد تطور مفهوم الشرق الأوسط عبر الوقت فقد كان يطلق هذا التعبير على الجزيرة العربية والخليج العربي و إيران و العراق و أفغانستان ، و تطور ليضم المناطق المجاورة للجزيرة العربية والخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى وهزم الحلفاء للدولة العثمانية و سيطرتهم على ولاياتها العربية .

كما أن هناك مصطلح مشابه هو العالم العربي الذي يستبعد إسرائيل و إيران ، وهو أكثر إيجابية ، إذ يشمل دول شمال إفريقيا المغاربية .

وقد تشكلت ملامح الشرق الأوسط أثناء اقتسام الانجليز والفرنسيين لمناطق الانتداب في هذه المنطقة و إدخالها عصر الحداثة . إذ بدا واضحا التغير الاقتصادي و الثقافي والديمغرافي و الإيديولوجي لهذه المنطقة .

إن مفهوم الشرق الأوسط هو مصطلح سياسي حيث أنه لا يرتبط بالمنطقة ذاتها ، فالشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول و شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي ، دلالة على الدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية ، فهي مهد الحضارات وجميع الأديان السماوية[1] ، لكن اشتقاقه من الشرق الأدنى هو نتاج فكري أمريكي ظهر عام 2004 غرضه سياسي اقتصادي بعيد المدى ، ولكن جذوره تعود إلى عام 1902 م حيث استخدم هذا التعبير لأول مرة بواسطة ضابط بحري أمريكي هو "ألفريد ماهان".

وتطور أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشأ مركز تموين الشرق الأوسط و قيادة الشرق الأوسط ، و لا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشير إليها مصطلح الشرق الأوسط ، و من أهم التعاريف ما يلي :

1أحمد سليمان سالم الرحاحلة–الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"الفرص و التحديات"–رسالة ماجستير،كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2014،ص 21.

1/تعريف شمعون بيريز : يقول بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد "أن هدفنا خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوربية" .

يطرح هذا التصور تأسيس تجمع اقتصادي إقليمي في ظل تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام ، لتحقيق سوق شرق أوسطية واندماج اقتصادي لإسرائيل ضمن اقتصاديات الشرق الأوسط ، وركَّز بيريز على توفير الأمن المشترك ، وتجاوز ذكريات الانتصارات والحروب وجاء في تعريف شمعون بيريز لمنطقة الشرق الأوسط على أنها المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية [1].

2/تعريف بريجنسكي : هو مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر وقد جاء في كتابه بين جيلين " إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي ، وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة ، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي و هذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن نصفي فكرة القومية" ، و هذا ما يدل على ضرورة بقاء الوطن العربي مجزأً ، وخلق عوامل لبث الفتنة والخلافات بين الدول العربية.

1 شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد (تر: محمد حلمي عبد الحافظ) ، الأردن ، الأهلية للنشر و التوزيع،ط1 ، ص 9

3/تعريف دائرة المعارف الأمريكية : اعتبرت الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين وقبرص ، إيران ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، سلطنة عمان ، قطر ، السعودية السودان وسوريا ، تركيا ، الإمارات العربية ، اليمن) وهو نفس تعريف الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، إلا أن هذا التعريف لا يشمل دول المغرب العربي مثل (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا)، بل و يشمل دول غير عربية مثل : إيران و قبرص ، تركيا ،إسرائيل .

4/تعريف جامعة تل أبيب : يشمل التعريف حدود الشرق الأوسط والذي يتكون من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران .

5/ تعريف الأمم المتحدة : عرَّفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ، ولكن في عام 1989 م أعطت تعريف آخر بعد دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، فعرَّفت المنطقة على أنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة ، بالإضافة إلى إيران و إسرائيل .

6/ تعريف جامعة الدول العربية : أعدت جامعة الدول العربية مشروعا يهدف إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، جاء فيه تعريف الشرق الأوسط على أنه الأقاليم

الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى كل من إيران و إسرائيل ، مستبعدة تركيا كونها عضو في حلف شمال الأطلسي.

7/تعريف معهد الشرق الأوسط : تأسَّس هذا المعهد في واشنطن سنة 1946 م وتوسع المصطلح ليشمل باكستان وآسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال إفريقيا إضافة إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد تبنت وزارة الخارجية الأمريكية هذا المصطلح.

8/تعريف المعهد الملكي للشؤون الدولية : تأسَّس هذا المعهد في لندن عام 1919م برئاسة المؤرخ "أرنولد توينبي" ، ويرى أن تسمية الشرق الأوسط شملت ما يعرف بالهلال الخصيب مع مصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران وتوسع المصطلح خلال الحرب العالمية الثانية ليشمل المشرق العربي و السودان و إيران و أفغانستان و مصر و تركيا .

9/ مشروع الشرق الأوسط الكبير : هو رؤية ومخطط أمريكي سياسي اقتصادي يهدف إلى التحرك التجاري في المنطقة ، وأبرمت الولايات المتحدة الأمريكية تجارة حرة مع المغرب واتفاق تجاري مع إسرائيل والأردن والبحرين بانتظار اتفاقات قادمة مع دول أخرى بالمنطقة[1] .

1أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص26

المبحث الثاني : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا والعالم

لقد كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عاملا من العوامل التي فرضت على تركيا صياغة سياسة شرق أوسطية ، وقد ارتكزت في ذلك على معايير تأثيرات الماضي الاستعماري الفرنسي على سوريا ، والماضي البريطاني في العراق ، والماضي الألماني في منطقة الشرق الأوسط (خط سكة الحديد برلين – بغداد) و أيضا العنصر الشرق أوسطي في الإستراتيجية الروسية الأورو آسيوية ، وأيضا الرغبة الأمريكية في التفرد بتوجيه سياسة الشرق الأوسط ، خاصة سياستها اتجاه العراق والأكراد ، كل هذا كان له تأثير على ثقل تركيا الإقليمي .

يجب التنويه إلى أن تركيا حرصت على عدم التدخل المباشر في المنطقة من الحرب العلمية الأولى وحتى الحرب الباردة ، وعلى تطوير سياستها الخارجية اعتمادا على تحالفات بعيدة عن المنطقة مثل حلف الناتو والاتحاد الأوربي ، و لكنها بدأت بعد الحرب الإيرانية العراقية تنتهج سياسة انحياز نشط و مبادر كتدخلاتها العسكرية في شمال العراق ، و التوتر السوري والتعامل الاستراتيجي مع إسرائيل .

لقد جاءت هذه السياسات التركية الجديدة نتيجة حسابات حددتها عوامل خارجية مثل : حزب العمال الكردستاني وقضية المياه وخطوط أنابيب النفط ، أكثر من كونها نتيجة لتخطيط استراتيجي دولي و إقليمي جديد ، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة تضارب مصالح اقتصادية وأمنية أمريكية أوربية آسيوية .

المطلب الأول : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا

لعب الإقليم الجغرافي القريب من تركيا الدور الرئيسي في رسم تركيا لسياستها في الشرق الأوسط ، فقد عمدت إلى استغلال التأثير الاستراتيجي الإقليمي المتبادل وإن كان سيضطرها إلى مجابهة مخاطر أمنية جديدة لصالح إستراتيجيتها القومية[1] .

ويـرى "داوود أوغلو" أنه كلما اتسعت ساحات المناورات لدى القوى الإقليمية ، أدى ذلك إلى تضاؤل المظلات الأمنية للقوى العظمى وإلى زيادة أهمية نطاقات المؤثرات الإقليمية الجديدة وبعد ذلك سيكون بمقدور القوى الإقليمية أن تقيم المعيار الدينامكي الذي أبرزته ساحات التأثير المتبادل الإقليمية ، وبالتالي يتسنى لها الحصول على مواقع مهمة ، لأنه لم يعد هناك ما يسمى بعهد السياسات الإقليمية المستقلة عن بعضها البعض ، فقد ظهرت الآن ونجحت استراتيجيات التأثير المتبادل الإقليمية التي يؤثر بعضها في البعض .

لذا فإن العلاقات التركية–السورية والعلاقات التركية–العراقية تقع من حيث التأثير المتبادل الإقليمي داخل وسط استراتيجي واحد وفي خطين أساسيين يتشكل أحدهما من بلاد الرافدين– الخليج ، والآخر من خط شرق المتوسط ، ومع تفكك توازنات الحرب الباردة تسبب الإقليم المروري الجيو–اقتصادي والجيو سياسي لمنطقة القوقاز ومنطقة الشرق الأوسط التي تزايدت العلاقات المتبادلة فيما بينهما ، في انحسار حدود الحزام الاستراتيجي الذي يبدأ

1أحمد داوود أوغلو،العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية،(تر:محمد جابر ثلجي ة طارق عبد الجليل)، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث،2011، ط2 ، ص 433

من شمال القوقاز إلى الخليج العربي غبر بلاد الرافدين ، وإلى شرق المتوسط عبر طوروس وحران . ويمثل الخط الأول عنصرا أساسيا في السياسة التركية تجاه سوريا .

وسنعرض الرؤية التركية للشرق الأوسط في أربع محاور :

أولا : السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية – العربية :

أ/ الخلفية السيكولوجية و التاريخية :

تعتبر العلاقات التركية–العربية علاقات ذات عمق تاريخي ترتكز على عناصر سيكولوجية واجتماعية وثقافية وتاريخية ، حدَّدت عبر الزمن ذهنية إستراتيجية ، فالأتراك الذين جاؤوا كجماعات سياسية دينامية من آسيا الوسطى إلى المناطق الخاضعة للسيطرة العربية دخلوا في الإسلام وقد وفَّر الإسلام الأساس الحضاري للأبنية السياسية الضخمة ، التي أقامها الأتراك بعدها وتمثلت في الدولة السلجوقية و دولة بايرو والدولة العثمانية فقد تزاوجت التراكمات الثقافية للعرب خلال العهدين الأموي و العباسي و دينامية الأتراك السياسية–العسكرية ومهاراتهم التنظيمية ذات العمق الآسيوي ، لتؤثر في الجغرافيا العربية كلها ، وما العواصم العربية اليوم كالقاهرة ودمشق وبغداد إلا دليلا على ذلك بآثارها العثمانية التركية[1] .

لقد ضعُف بعدها ذلك النَّسيج الموحد للثقافة العربية والتركية وتمزق بفعل ظهور موجة التيارات القومية .

1نفس المرجع السابق ، ص 441.

مع ظهور الثورة الفرنسية ، فقد ظهر ما يسمى " إدراك الآخر" كرد فعل سيكولوجي وساعدت في ظهوره تأثيرات القوى الاستعمارية والتطورات التي حدثت في الحرب العالمية الأولى إذ رأى القوميون الأتراك أن التخلص من التأثير العربي شرط ضروري لتشكيل ثقافة تركية مستقلة ورأى العرب أن يتخلصوا من تأثير السياسة التركية للعودة إلى الظهور على الساحة السياسية .

لقد افترض المثقفون الأتراك وجود علاقة بين الأتراك قبل الإسلام والحداثة ، فعملوا على تجاوز الموروثات السلجوقية –العثمانية التي من المفترض أنها تطورت في ظل التأثير العربي ، أما المثقفون العرب فقد سعوا إلى تشكيل بنية سياسية وثقافية جديدة ، تستند إلى العهدين الأموي والعباسي ، غير آخذين بعين الاعتبار العهدين السلجوقي والعثماني، لأنهم اعتقدوا أن العالم العربي كان يعاني من الاستبداد في هذين العهدين ، إذ أن النخبة العربية التي نشأت في ظل نظام تعليمي ، وضعته الإدارات الاستعمارية بعد سقوط الدولة العثمانية في الأراضي العربية كانت تنظر إلى العهدين السلجوقي والعثماني بأنهما حقبة استعمارية سيئة في تاريخ العرب حتى أن التأريخ لهذه الفترة ضعيف جدا بحجة أن هذه العصور لا تنتمي فعليا إلى التاريخ العربي.

إن الإدارة العثمانية للعالم العربي تكون قد حمته من مواجهة حركات استعمارية غربية هدامة لعدة قرون بل و من حركة تصفية مكثفة ، و لم تَحُلْ دون تطوره .

رأت النخب التركية في التأثير العربي الثقافي عامل تعطيل ، وعائق نحو التحديث ، ولذا أصبحت صورة الشرق الأوسط لدى النخب التركية مرادفا للتخلف الذي يجب التحرر منه ثقافيا وساحة مخاطر عسكرية–سياسية يتحتم الابتعاد عنها ، فأصبحت تركيا غريبة عن ثقافة المنطقة

وسياستها وتوازناتها الداخلية ، وانسلخت عنها ، وفقدت بالتالي الانتباه للمتغيرات الجارية في المنطقة.

أما بالنسبة للنخب العربية فقد رأت في الانسلاخ عنه نوعا من إثبات الذات ، فنتج عن هذا الانسلاخ المتبادل تباعد دبلوماسي وسياسي بين النظامين السوري والتركي بالرغم مما بينهما من تقارب شديد جغرافيا وثقافيا ، فغلبت سيكولوجية الانسلاخ المتبادل الدبلوماسيةَ العقلانية ، نتيجة ترسبات هذه الأنماط الإدراكية المتبادلة في لاوعي النخب .

ب/ العلاقات التركية – العربية في ظل توازنات الشرق الأوسط

أدت فترة مابين الحربين العالميتين والنظام العالمي ثنائي القطبية الذي ظهر بعد ذلك ، إلى ازدياد وتعمق سيكولوجية الانسلاخ[1] في العلاقات بين تركيا والعنصر العربي في الشرق الأوسط ، حيث انضمت الدولة العربية التي حصلت على استقلالها في الثورة ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى المعسكر السوفيتي ، بينما انضمت تركيا إلى المعسكر الغربي[2] ، وبدون حسابات دبلوماسية وتكتيكية وتخطيط إقليمي استراتجي أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل بينما كان الرأي العام العربي يطور خطابا معاديا للاستعمار ومناهضة الدول الغربية ويبدأ ينظر إلى تركيا باعتبارها حليف استراتجي للدول

1 نفس المرجع السابق ، ص 445.

2إيمان دني،الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،2014، ط1،ص130

الاستعمارية ، مما أدى بتركيا إلى فقدان الكثير من اعتبارها وقيمتها لدى معسكر عدم الانحياز ، وبالتالي وقوعها في حالة من العزلة الدولية و الإقليمية .

لكن في فترة الستينات شهدت تركيا تطورات على محور قبرص أسفرت عن نتائج من شأنها التحرر من سياسة المعسكرين العالمية في الوقت الذي هزمت فيه الحركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر في 1967 مما أدى بكل من الطرفين إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية ، فقامت تركيا بتطوير علاقتها مع الإتحاد السوفيتي ، كما سعت لسد الفراغ الذي تركته لدى دول عدم الانحياز وفي مقدمتها الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، في الوقت نفسه الذي اتخذت الدول العربية خطوات للقضاء على الخلافات القائمة فيما بينها بسبب انتمائها لمعسكرات مختلفة ، أدت هذه المقاربات البرجماتية التي نتجت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل إلى إخراج العوائق التاريخية / السيكولوجية من الحسابات ، واتجهت العلاقة التركية – العربية نحو التحسن في السبعينيات والثمانينيات [1]وعززت تركيا تأثيرها في المنطقة عبر علاقات مع دول عربية مهمة مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية ، كما تبنت تركيا سياسة إقليمية مثل سياسة عدم الانحياز تجاه الحرب الإيرانية العراقية ، ومساندة مصر في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بعد استبعادها منها بسبب معاهدة كمب دايفيد ، إضافة إلى إقامة ارتباطات أمنية مع المملكة السعودية ، ودول الخليج الأخرى ، وتمثل هذه السياسات الإقليمية ميلاداً لسياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط.

1إيمان دني ، المرجع نفسه ، ص 131.

أدى امتلاك العراق لمخزون سلاح كبير بعد الحرب مع إيران ، إلى انزعاج دول عربية مثل المملكة السعودية ومصر وسوريا بعدما كانت تنظر إليه باعتباره الدرع الواقي للعالم العربي وقد شعرت تركيا أيضا بالاضطراب بسبب الفراغ الذي ظهر على حدودها بسبب الحرب إضافة إلى تصاعد مشكلة المياه حيث حوَّلت اهتماماتها من الشمال إلى الجنوب ما انْجَرَّ عنه تصاعد ملحوظ في ممارسات حزب العمال الكردستاني الذي كانت تأويه سوريا.

لقد ازدادت مخاوف تركيا بعد نتائج الحرب على العراق وتقسيمها إلى 03 مناطق وتحول شماله إلى منطقة فراغ أجبرت تركيا على التدخل العسكري في شمال العراق ، الأمر الذي أسفر عن ردود أفعال مضادة من قبل الدول العربية أثَّرت سلبا على العلاقات التركية العربية إذا لم تتبَوَّأ تركيا موقعا ما في مركز عملية السلام في الشرق الأوسط ولم تُدْعَ بصفتها عضوا فاعلا إلى اجتماعات عملية السلام المتعلقة بالمجال الاقتصادي ، وما أزَّم العلاقات أكثر بين تركيا والدول العربية هو علاقتها مع إسرائيل ، التي بدأت بمبررات تكتيكية، تتعلق بمسائل أمنية مشتركة وأصبحت تركيا تُشكل مصدر تهديد للدول العربية ، فدخلت العلاقات التركية السورية والتركية العراقية مناخا ديناميكيا جديدا ومتسارعاً ، وتراجعت العلاقات من كلا الطرفين بعد تبني تركيا سياسة بشان العراق لسد الفراغ بشماله وسياسة اتجاه سوريا تحدَّدَت في حزب العمال الكردستاني المصنف من طرفها كمنظمة إرهابية والحاصل على تأييد دولي[1].

1أحمد داوود أوغلو ، المرجع نفسه ، ص450

ج/ التصورات المتعلقة بالشرق الأوسط ومستقبل العلاقات التركية – العربية:

يرى داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أنه من المهم إعادة تأسيس العلاقات التركية العربية على أساس وأرضية عقلانية، تعيد تحديد المقاييس العالمية والإقليمية للوصول إلى مستوى من السلم الإقليمي، ولن تستطيع تركيا مع الدول العربية بناء هذه الأرضية إلا إذا تجاوزت التراكمات السيكولوجية المتبادلة ، وشرعت في ترسيخ الوعي بمصي إقليمي مشترك .

على تركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا بعد حافظ الأسد ، وتُوَجِّه دبلوماسيتها استنادا إلى تحليل وتقسيم للمجتمع السوري بعيدا عن التعميم والسطحية التي تختزل المجتمعات العربية في خانة واحدة .

إن أكبر خطر يُهدد سياسة تركيا الإقليمية هو تصاعد التيارات القومية المضادَّة وخاصة المدعومة من القوى العظمى ، وكذا الحركات السياسية ذات الأساس العرقي ، التي تسفر عن مشكلات كبيرة بالنسبة لوحدة الصف داخل تركيا ، وعليه وجب على تركيا الابتعاد عن المعايير المتناقضة مع الحركات القومية العربية . بالرغم من انقسام العالم العربي وضعف تأثيره خلال الأزمة السورية ، إلاَّ أن الدول العربية باستطاعتها توحيد ردود فعلها وتحريك الكثير من المحافل الدولية كمعسكر عدم الانحياز[1] .

1أحمد داوود أوغلو ، نفس المرجع ، ص 451

لقد تدهورت العلاقات الثانية بين تركيا ودول عربية كسوريا والعراق ، موازاة مع علاقات تركية منظورة مع إسرائيل ، الأمر الذي من شأنه حشد العالم العربي الواسع الجبهة ضد تركيا واقتصادها ، وإمكانية عزلها مثلما حدث لدور مصر بعد معاهدة كمب ديفيد ، أو كما حدث مع العراق بعد حرب الخليج ، وتعمل تركيا على تطوير العلاقات الثنائية مع الدول العربية كلٌّ على حدا وتعميقها ، ومن بين هذه العلاقات الثنائية العلاقات التركية – العراقية عقب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، والعلاقات التركية – الليبية والعلاقات التركية الأردنية والعلاقات التركية–المصرية بعد كمب ديفيد ، و العلاقة التركية – الإيرانية وإن كانت إيران دولة إسلامية غير عربية ، ولكن بإمكان تركيا الاعتماد على العلاقات معها وكسر العزلة إن تعثرت العلاقات التركية – العربية .

لقد حرصت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل أن لا تُنتِج حالة من العزلة على تركيا داخل التوازن التركي – العربي – الإيراني.

ثانيا/ العلاقـــــات التركيـــــة – الإسرائيليـــة :

تُعد العلاقات التركية – الإسرائيلية من أهم نقاط التوازنات العامة داخل منطقة الشرق الأوسط ، وقد تطورت هذه العلاقات على مستويين يتعلق أحدهما بالحسابات الدولية ، والآخر بالحسابات الإقليمية[1] .

1أحمد داوود أوغلو، نفس المرجع ، ص 453

أ/البُعـــد الدَّولـــي : لقد توافق ظهور دولة إسرائيل باختيار تركيا للمعسكر الغربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وصار حتميا على تركيا أن تصبح شريكا إقليما لإسرائيل[1] فقد كانت تركيا دائما تضع في حسابها تأثير إسرائيل داخل النظام الأمريكي ، وذلك عبر اللوبي اليهودي الذي يُشكل عنصر ضغط على القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . من هذا الباب سعت تركيا إلى الحصول على دعم اللُّوبي اليهودي باعتباره عنصرا موازنا في مواجهة اللوبي اليوناني الأرميني واستفادت أيضا من دعم المعسكر الغربي في مواجهة ضغوط الإتحاد السوفيتي وتهديداته التوسعية.

حسب المعيار العالمي ، فقد تأثرت العلاقات التركية–الإسرائيلية بسبب التوتر في العلاقات التركية–الأمريكية ، التي بدأت مع أزمة قبرص عام 1964م، وتصاعدت في منتصف السبعينيات مع الخطر الأمريكي.

في تلك الفترة أقامت تركيا علاقات اقتصادية مع الإتحاد السوفيتي ، وأُقصيت إسرائيل من قبل معظم دول معسكر عدم الانحياز ، ما أدى بتركيا إلى انتهاج سياسة مُتأنية في علاقتها بإسرائيل ، إلى درجة تخفيض علاقاتها الدبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثاني .

بعد إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية مع انتهاء الحرب الباردة عن مفهوم النظام العالمي الجديد وتصور بناء جديد سيجري إنشاؤه في الشرق الأوسط ، تولدت مجموعة من التوقعات والسيناريوهات المتعلقة بأن تركيا وإسرائيل ستكونان الدولتين المحوريتين في النظام الجديد بسبب

1هاينس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،(تر:فاضل جتكر)،المملكة العربية السعودية:مكتبة العبيكان،2001،ص223

علاقتهما التحالفية المستمرة مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة ، بالرغم مما شابها من مشكلات بسيطة ،وبعد عملية السلام في الشرق الأوسط انتهت المقاطعة الدولية لإسرائيل وظهر تقارب أمريكي – إسرائيلي – تركي أدى إلى بروز تحفظات على علاقات تركيا مع قوى دولية أخرى في مقدمتها الاتحاد الأوربي ، ثم الصين وروسيا ، ومن جهة أخرى أصبح يشكل عبئا على علاقات تركيا مع دول آسيا وإفريقيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي على وجه الخصوص .

ب/ العلاقات التركية–الإسرائيلية ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط :

اعتمدت إسرائيل ثلاث (03) شروط أساسية من أجل تأمين وجودها وتأثيرها في المنطقة :

1– الحصول على الدعم الأمني الدولي والأساس الشرعي والقانوني .

2– الحصول على الدعم الفعال من القوى غير العربية في الشرق الأوسط أو على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط .

3– التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية من خلال المناورات التي من شأنها الحيلولة دون تحول الدول العربية إلى معسكر واحد.

لقد تحقق الشرط الأول من خلال الدعم الأمريكي الفعال واستخدام حق الفيتو حيال الكثير من قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل ، أما الشرط الثاني فيُعد الأهم إذ سعت إسرائيل إلى إقامة

علاقات تعاون وطيدة مع الدول غير العربية التي تحيط بالدول العربية كإيران وتركيا وإثيوبيا[1] خصوصا العلاقة مع إيران في عهد الشاه كما استطاعت إسرائيل اختراق مصر دبلوماسيا من خلال معاهدة كامب ديفيد ، إذ أن هذه العلاقات ستشكل سياسات إقليمية مستقرة نسبيا تخدم الأمن والاستقرار لإسرائيل ، أما الشرط الثالث المتعلق بأن لا تصبح الدول العربية معسكرا واحدا ، فقد تحقق من خلال الديناميكيات الداخلية للسياسة العربية ، والخلافات الثنائية القائمة بين الدول العربية ، كما استخدمت إسرائيل دبلوماسية مؤثرة وقوة السياسة الواقعية مثل: ديمومة عناصر الارتباط الإسرائيلي بانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الإسرائيلية حيال الأردن والمملكة السعودية ، والدبلوماسية متعددة الخيارات التي طبقتها إسرائيل مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لجذبهما إلى دائرة العلاقات المباشرة.

لقد وجدت إسرائيل علاقتها بتركيا مصدرا للشرعية الدولية ولفت الانتباه إلى أن ساحة الخلاف في الشرق الأوسط لا يتمثل فقط في العلاقات الإسرائيلية – العربية بل ممكن أن يُحدث تدهور في العلاقات التركية– العربية أيضا، وقد سعت تركيا إلى الحيلولة دون أن تؤدي هذه العلاقات إلى تضييق ساحتها ، فأكدت أن علاقتها بإسرائيل ليست موجهة ضد أي طرف ثالث ، لكن هذه العلاقات جعلت سوريا تشكل علاقات مع اليونان في مواجهة تركيا وتدعم حزب العمال الكردستاني ، كما جعلت الدول العربية تترك مسافة في علاقتها مع تركيا ، وعدم تأييد مرشح تركيا لتولي مقعد الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

1أحمد داوود أوغلو ، نفس المرجع ، ص 456

لم تعط العلاقات التركية – الإسرائيلية لتركيا ثقلا دبلوماسيا في عملية السلام لدى الطرفين العرب– إسرائيل ، كما لم يكن لتركيا دور مركزي في الاجتماعات ذات المحتوى الاقتصادي والسياسي المتعلق بإعادة بناء الشرق الأوسط ، ولا حتى في موقع مستشار ، وقد تراجعت العلاقات التركية مع سوريا والعالم العربي في الوقت الذي تطورت إيجابيا العلاقات الإسرائيلية مع قبرص الجنوبية واليونان ، وسعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إدارة علاقة إسرائيل –تركيا وإسرائيل –قبرص اليونانية – اليونان ،عبر خطين مستقلين عن بعضهما البعض ، كرؤية إستراتجية إسرائيلية . أضحت تركيا في حاجة إلى إعادة تقييم علاقاتها بإسرائيل ، خاصة بعد مباحثات السلام التي أجرتها إسرائيل مع سوريا في أواخر عامي 1995 و 2000 بشأن الانسحاب من الجولان ومنابع المياه في شرق الأناضول ، إذ أعلن شمعون بيرز أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا دون التوصل إلى اتفاق حول الموارد المائية في مرتفعات الجولان ، وقال باستمرار السيادة الإسرائيلية عليها حتى وإن تم الانسحاب منها لصالح سوريا وأنه سيتم تعويض سوريا بمياه من الموارد المائية التركية ، من مرتفعات الجولان ، أهم مصدر للمياه بالمنطقة والتي توفر بدورها 30% من مصادر المياه في إسرائيل, وبهذا فان إسرائيل لن تتعرض لأي فقدان لاحتياطها المائي وستعوض سوريا بموارد مائية تركية.

لقد أظهرت هذه الرؤية إلى أي مدى تسيير التوازنات في الشرق الأوسط على أرضية زلقة تقصي تركيا من أي مصادر ومكاسب اقتصادية ، بل وتُحملها الأعباء الأمنية لإسرائيل في الشرق

الأوسط، وبات ضروريا أن تتحول العلاقات الثنائية التكتيكية التي أقيمت دون تطوير لاستراتيجيات شاملة حيال المنطقة ككل إلى محور استراتيجي يحقق لتركيا تأثيرا أكبر[1].

ثالثـــا: العلاقـــات التركيـــة – الإيـــرانيـــة:

لتركيا وإيران تاريخ طويل من الصراع في المنطقة ، فقد دخلت الإمبراطورية الفارسية في حروب مع الدول الإسلامية الناشئة ، أما تركيا فقد كان لها شأن كبير أيام الخلافة العثمانية وتقبلها العرب بطيب خاطر، فجددت للإسلام في المجال العسكري والفتوحات ، وقد كانت أبرز فترة تقاطعت فيها الطموحات الإيرانية – التركية هي أثناء سيطرة الدولة الصفوية على إيران والدولة العثمانية ، فقد قام الصفويون بتفكيك وحدة الدولة الإسلامية ، وحاربوا دولة الخلافة الإسلامية وتعاونوا مع الأعداء من البرتغال ثم الانجليز ضد المسلمين ، واتخذت الصراعات بينهما شكلا دينيا ، فتبنى العثمانيون الإسلام السني أما الصفويون فقد اعتنقوا الإسلام الشيعي[2].

هناك حساسية فائقة تحكم العلاقة بين إيران وتركيا لأسباب تاريخية تتعلق بالصراع الصفوي العثماني، وأسباب معاصرة تتعلق بالتنافس على النفوذ في أسيا الوسطى والشرق الأوسط بالإضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

لقد رأت تركيا العلمانية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م ، أن إيران الراديكالية تشكل خطرا على نظامها العلماني ، من خلال تصدير الثورة إلى تركيا ، وفي المقابل ترى إيران

1أحمد داوود أوغلو ، نفس المرجع السابق ، ص 462.

2حوراني، ألبرت و آخرون ، الشرق الأوسط الحديث ، المجلد الأول ،القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر ، 2016 ، ص 15 .

أن الحكومة التركية تحارب النشاط الإسلامي في تركيا باسم " حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية " ، إضافة إلى علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[1]، ولكن في الوقت نفسه تتقاسم طهران وأنقرة الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود ، رغم الاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في سبتمبر عام 1992 .

فأنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا, فيما تتهم طهران أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

على المستوى الاقتصادي ومع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية برزت منافسة على ربط اقتصاديات هذه الجمهوريات بالمشاريع الإستراتيجية بين كل من تركيا وإيران خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز.

رابعـــا : تركيـــا والمسألـــــة الكرديـــــة :

إن نظرتنا إلى المنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها الأكراد تسهل علينا معرفة وفهم أهمية المسألة الكردية في التوازنات الدولية والإقليمية, وفهم الأسباب الرئيسية التي تكمن خلف تحولها إلى عنصر من عناصر الغموض في المنطقة.

1 ياسين أحمد القطاونة–الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة، الأردن،2009 ، ص 60.

إن هذه الجغرافيا هي مساحة مرور عبر الشرق الأوسط وأوراسيا ، مما يجعلها ساحة تنافس دولي وإقليمي ويمكن الإشارة إلى 4 صفات رئيسية للمنطقة :

الأولى: أن المنطقة تتحكم في أكثر الخطوط المرورية أهمية للاتصال القاري المار في جنوب بحر قزوين على محور الشرق- غرب للقارة الأم أوراسيا[1].

أما الثانية: فهي أن المنطقة على خط الارتباط الجيوسياسي بين السهوب الأوراسيوية والبحار الجنوبية في محور الشمال-الجنوب وبين القوقاز التي تشكل أربعة أحزمة مرورية مهمة إلى الخليج العربي من خلال خط البلقان-أفغانستان/خيبر والتبت/الهند الصينية إلى شرق المتوسط بواسطة خط آخر.

أما الصفة الثالثة فهي أن هذه المنطقة تربط إقليم الأناضول الداخلي بإقليم بلاد الرافدين من جهة والأعماق الأسيوية عبر إيران من جهة أخرى ، مما أكسب هذا الاتصال أهمية بالغة بالنسبة لتركيا.

أما الصفة الرابعة فتتعلق بالمركز البري للاتصال البحري (البحر الأسود-قزوين-الخليج العربي-شرق المتوسط)الذي يمثل أهم خاصية للخلفية الجيوسياسية للمسألة الكردية ، والتي تجلب القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية وروسيا إلى غمار المسألة الكردية وذلك لأن التنافس الجيوسياسي على منطقة أوراسيا ينعكس بالضرورة على المنطقة الكردية.

1أحمد داوود أوغلو ، نفس المرجع السابق ، ص 474.

لقد عجزت هذه الجغرافيا في دعم وحدة جيوسياسية داخلية ، وذلك لعدم وجود اتصال بحري مباشر مما فرض على هذه المنطقة الاتجاه للتكامل مع دول ذات ارتباط بحري في المنطقة حتى أن وجود ضمانات أمنية لقوى دولية عظمى لا يكفي لتشكيل ساحات جيوسياسية مستقلة في هذه المنطقة الجغرافية[1].

يشكل النفط والماء الخلفية الجيواقتصادية للمسألة الكردية ، فالخط الجيواقتصادي الذي يربط نفط القوقاز وقزوين بالخليج ، عبر الإقليم المائي لبلاد الرافدين يشكل عنصرا مهما أخر من عناصر تحول المنطقة إلى بؤرة تنافس دولية ، وقد تزايد اهتمام القوى الأخرى بهذه المشكلة بعد بدء تركيا في صياغة علاقة جديدة ، داخل هذا الخط الجيواقتصادي تقوم على قوة المصادر من خلال تنفيذ مشروع جنوب الأناضول (GAP) ، وربما كان هذا المشروع مبررا للتحريض الخارجي الذي ساهم في تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني.

يتمثل الأساس الجيوثقافي/ الجيو إثني للمسألة الكردية في انتشار العنصر الكردي داخل ساحات تأثير العناصر الثلاثة المستقرة المهمة في الشرق الأوسط: الأتراك والعرب والفرس.

ومن هنا تحاول القوى العظمى الاستفادة من الأكراد في المعادلة الإستراتيجية بشكل أو بآخر والتي ظهرت في السبعينيات كمسألة عراقية عبر حركة برزاني الأب ضد النظام البعثي الموالي للسوفيات ومسألة إيرانية بعد الثورة الإيرانية ، ومسألة تركية بفعل نشاط حزب العمال الكردستاني

1أحمد داوود أوغلو ، نفس المرجع السابق ، ص 475.

بعد انتهاء الحرب الباردة ، وعادت للظهور من جديد بوصفها مسألة عراقية بزعامة برزاني الابن بالتزامن مع حرب الخليج[1].

تقع المسألة الكردية في دائرة التوازنات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط وتُعد مسالة متعلقة بتركيا تعلقا مباشرا من حيث السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي الإقليمي، ومن حيث الوحدة الداخلية والتكامل السوسيو ثقافي والسوسيو سياسي ، ولقد كان القبض على أوجلان فرصة مهمة تتيح لتركيا تقييم أبعاد المسألة التركية بمزيد من الهدوء.

كان ينظر إلى المشكلة الكردية في تركيا على أنها مشكلة تدهور اقتصادي في الشرق التركي ، أو أنها مشكلة أمن سياسي يتعلق بحزب العمال الكردستاني والإرهاب ، لكن وبرغم أهمية هذين البعدين، إلا أنهما غير كافيين وحدهما من أجل التوصل إلى حل دائم وطويل المدى ، فحتى إن تم القضاء تماما على تهديدات حزب العمال الكردستاني الإرهابية داخل الحدود التركية مع القبض على أوجلان ، إلا أنه من المتعذر توقع حذف المسألة الكردية من جدول أعمال تركيا والمنطقة ، طالما بقيت حالة الاضطراب والغموض في العراق وسوريا[2].

1 المرجع نفسه ، ص 480.

2 المرجع نفسه ، ص 483 .

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للعالم : (الرؤى الدولية)

تشهد منطقة الشرق الأوسط تضاربا بين المصالح الاقتصادية الأوروبية والمصالح الاقتصادية الأمريكية كما أن الغرب أصبح يوظف العامل الاقتصادي في حل العديد من القضايا المزمنة بالمنطقة.

أولا : رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط:

لقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة طموحة تجعل من خلالها قضايا الديمقراطية والحريات الأساسية محورا أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية بشكل عام واتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص[1]، حيث تُرجع الولايات المتحدة الأمريكية أسباب إخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح إلى ظاهرة الإرهاب ، خاصة بعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق من ناحية تأخر نقل السلطة واحترام التنافس بين الشيعة والسنة والأكراد ، وتدهور الوضع الأمني مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم ما يعرف بمبادرة الشرق الأوسط الكبير، ولقد عقب المبادرة الأمريكية مبادرات أوروبية فردية وجماعية خاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط ، تختلف معها فقط في أسلوب تناول القضايا البارزة بالمنطقة وكذا ترتيب الأولويات كالقضية الفلسطينية فترى الدول الأوروبية إعطاء الأهمية الكبرى لتحريك عملية السلام لهدف تهيئة المناخ السياسي والأمني اللازم لدفع خطوات الإصلاح في المنطقة ، في حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية عدم إبراز هذه القضية.

1محمود سليمان سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 34

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والتنموية في العالم العربي كتسويق للمبادرة الأمريكية ، فقد أعلن في 2002 وزير خارجيتها كولت باول عن (البرنامج الأمريكي للإصلاحات في العالم العربي) وخصصت له عدة ملايين من الدولارات وأقـرَّته باسم (مبادرة من أجل شراكة أمريكية شرق أوسطية) ويشمل ثلاث محاور رئيسية هي:

1- الإصلاح السياسي أو فرض الديمقراطية .

2- الإصلاح الاجتماعي أو فرض الليبرالية في التعليم والدين وحقوق المرأة.

3- الإصلاح الاقتصادي أو فرض العمولة والنظم الاقتصادية الغربية ، كالسوق المفتوحة وفتح الحدود أمام الرأسمال الأجنبي, بإقرار الخصخصة والشراكة الأجنبية.

أولويات المبادرة الأمريكية:

1- تشجيع الديمقراطية والحكم لصالح:

استندت المبادرة إلى تقرير "فريدوم هاوس " للعام 2003 ، الذي جاء فيه أن إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف على أنه "بلد حر" ، كما أشار تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم ، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة

من الحرية في أواخر التسعينات ، وأيضا مراتب أدنى في "التعبير عن الرأي والمساءلة" وكذا "تمكين النساء" والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرتها على ما يلي :

أ/ إنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسليم التقارير إضافة إلى تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية.

ب/ تعزيز خضوع الحكومة للمساءلة وتبني " مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" .

ج/ دعم بالتمويل المباشر المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام[1].

2- بناء مجتمع معرفي:

ركزت مجموعة الثمانية على تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح إيمانا منها أن المعرفة هي الطريق إلى التنمية كما سعت إلى محو الأمية ، وتوفير الكتب التعليمية وتنفيذ مدارس لاكتشاف وإصلاح التعليم والتواصل مع الانترنت.

3/ توسيع الفرص الاقتصادية : ترى مجموعة الثمانية أن مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن أن تكون مفتاحا لإطلاق قدرات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط

1 محمود سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 36 .

خاصة وأنه يعاني من فجوة اقتصادية ضخمة .

ثانيا : رؤية الدول الأوروبية للشرق الأوسط:

تحت عنوان : "شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط ", وضعت فرنسا وألمانيا مشروعا للإصلاح في الشرق الأوسط ، إذ عبَّرت دول المنطقة عن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التشاور والتنسيق و التفاهم مع بلدان الشرق الأوسط و إنشاء حوار جماعي قوي ويشدد المشروع على ضرورة التوازي بين تسوية النزاع العربي الإسرائيلي و إنشاء حكومة مسؤولة في العراق .

يختلف النص الفرنسي الألماني عن المشروع الأمريكي الذي يحاول فرض نموذج من الخارج على المنطقة ، و يشير النص إلى الآليات القائمة لدى الإتحاد الأوربي لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان والتحديث والديمقراطية ، وتعزيز الحوار السياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي وتسريع المفاوضات من أجل إقامة منطقة تبادل تجاري حر.

يهدف المشروع الفرنسي الألماني إلى :

1/ دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط و تشجيعها في المجالات السياسية ، و الاقتصادية والاجتماعية .

2/ تهيئة المنطقة من الناحية الأمنية لتلبية المصالح الاقتصادية للقارة الأوربية .

3/ التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع الشرق الأوسط .

وتستند المبادرة الأوربية إلى مبادئ الإتحاد الأوربي التي تشمل حوار سياسي وأمني في مجال السلام و الاستقرار في المتوسط ، و التركيز على الديمقراطية و حقوق الإنسان ودولة القانون ، و الحرية الإعلامية و الحكم الجيد و الإصلاحات الاقتصادية و التعليم ، و المساواة بين الرجل والمرأة ، و دعم المجتمع المدني .

أمَّنت المبادرة الأوربية اتفاقات شراكة و مشروع لمنطقة تبادل حر ، و برنامج" ميدا "[1].

رابعا الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط :

أعدَّ شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي ، في منتصف الثمانينيات "مشروع مارشال" للشرق الأوسط وقد ذكر ذلك في كتابه الشرق الأوسط الجديد ، حيث عرض فيه رؤيته المستلهمة من الإتحاد الأوربي في التعاون والوحدة الاقتصادية ، بحيث يكون العامل الاقتصادي سببا في التفاهم وحل الصراعات .

يهدف المشروع الإسرائيلي إلى التطلع للاستقرار السياسي، و تحسين ظروف المعيشة من خلال التنمية والديمقراطية، و القضاء على الفقر، و تحويل الأموال التي تنفق على السلاح

1 محمود سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 37.

لتنفق على التنمية، كما يرى أن الديمقراطية تحقق الأمن، فالأمم الديمقراطية حسب هذه الرؤية لا تحارب بعضها[1] .

1 المرجع نفسه ، ص 42 .

الفصل الثاني :

الرؤية التركية للشرق الأوسط وعلاقتها بالدور التركي الجديد

تمهيد :

تعد تركيا دولة علمانية ، ومجتمعا ديمقراطيا حرا يسعى لإيجاد ديناميات متناغمة مع المتغيرات السريعة في العالم المعاصر ، و لها موقع جيو استراتيجي مهم يربط قارة أوربا بقارة آسيا ، لذا اعتبرت من أهم طرق الاتصال بين الشرق والغرب مما جعلها تتمتع بلعب أدوار كبيرة في منطقة الشرق الأوسط و سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : مرتكزات الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني : محددات الخيارات الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول : مرتكزات الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط

تغيرت الرؤية التركية للشرق الأوسط على امتداد الأزمنة ، حيث تأثرت بمجموعة من المتغيرات الداخلية و الدولية و الإقليمية ، وخضعت لعدة محددات أهمها العلاقات التاريخية وطبيعة صانع القرار التركي و المصالح الخاصة .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية

تعتبر تركيا منطقة ذات تاريخ عريق ، إذ تعاقبت عليها الإمبراطورية الرومانية فالبيزنطية فالعثمانية فهي قلب العالم ، إذ تتميز بموقع جغرافي مهم يُطل على ثلاث بحار ، كما تتميز بتوسطها المعسكرين الشيوعي الشرقي والرأسمالي الغربي ، اللذان يحاولان الإبقاء عليها ككيان متوازن في إطار تحالفات دولية مختلفة ، ولقد كانت تركيا حليفا مهما للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في فترة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي ، وحتى بعد زوال المعسكر حافظت تركيا على موقعها المهم من خلال تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين والتعاون مع إسرائيل .

لقد تغيرت الرؤية التركية للشرق الأوسط منذ الحرب في الخليج العربي سنة 2003 ، والتي جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية وإستراتيجية وثقافية جديدة أعادت تشكيل المنطقة ، وقد دخلت تركيا بقوة كطرف مؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة من خلال إستراتيجية تبادل المصالح وتوازن العلاقات وبناء الثقة[1] .

1 محمود سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 46 .

لقد جاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم برؤية جديدة مرتكزة على :

1/ تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد والرغبة في حل المشكلة القبرصية .

2/ التقارب مع العالم العربي إذ أن الانتماء الإسلامي لحزب العدالة والتنمية عزز هذه العلاقات حيث رفع مستوى التنسيق والتعاون مع العراق وسوريا ، كما اتخذت تركيا خطوات غير مسبوقة اتجاه القضية الفلسطينية ، لكن تباين المواقف العربية شكَّل عقبة أمام تطور العلاقات العربية التركية أكثر .

فقد أبدت تركيا ، رغبة كبيرة في وضع إستراتيجية تعاون بينها وبين الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ، في كل المجالات خاصة في مجال التعاون الاقتصادي تمهيدا لإقامة منطقة تجارة مشتركة ، بدون حواجز جمركية ، على غرار الاتحاد الأوروبي ، كما لوحظت الرغبة التركية الشديدة في دفع العلاقات مع العرب وتحويلها إلى علاقات مؤسَّساتية ، تتصل بسياسات الدولة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي ، وكذا التنسيق الأمني والعسكري بينها وبين إيران ، بغية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية من أي شكل من أشكال التقسيم إضافة إلى تعزيز العلاقة بين المجتمعات المدنية في تركيا والوطن العربي ، في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والفكرية والعلمية وبين مراكز الدراسات العلمية والجامعات وتكثيف المؤتمرات والنشاطات المشتركة .

إن الدور الجديد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، والذي ساهم في قلب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي وتغيير سيكولوجية الانسلاخ المتبادل ، إلى دبلوماسية عقلانية يصب بالمرتبة الأولى في خدمة المصالح التركية ، خاصة في الجانب الاقتصادي ، إذ جرى التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا ، بوابة تركيا العربية إلى دول الخليج ومصر ، وتم الشروع في تطبيق هذه الاتفاقية عام 2007 ، وتم فتح الحدود بين البلدين من دون سمة الدخول ، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الأخرى .

المطلب الثاني : رؤية حزب العدالة والتنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

لقد أدركت تركيا حجم المتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج ، إذ سعت لتكوين طرف مؤثر وفعال في تشكيل الخارطة السياسية والأمنية للمنطقة باستخدام أساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة ، في إطار علاقات الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة ، وإدخال دول الجوار الجغرافي تركيا –إيران– إسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة .

لقد رمت تركيا بثقلها بالمنطقة ، بسبب موقعها الجغرافي وخبرتها في خطط التكامل الاقتصادي ووفرة الموارد المائية ، كل هذه المعطيات هيأتها لتكون ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي يهدف إلى تحالف اقتصادي وأمني واستراتيجي عبر تركيا و إيران و باكستان وذلك لتحقيق عدة أهداف ، كربط المنطقة الغربية بأوربا والقيام بدور الوسيط في مجالات المياه والغذاء

ونقل النفط ، وكذا مواجهة العقبات التي تضعها اليونان أمامها للدخول في السوق المشتركة حيث تستطيع تركيا لعب دور الوسيط الاستراتيجي بين أسيا الوسطى ودول البحر المتوسط وأوربا[1] .

في ظل هذه التطورات بالشرق الأوسط ، كان هناك 03 أحداث بارزة أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق سنة 2003 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002 ، فقد تمكنت القوى العالمية من تأسيس نظام دولي جديد منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، حيث تحول العالم الإسلامي إلى ساحة عدوان لكل من يخالف السياسات الأمريكية بحجة محاربة الإرهاب الإسلامي ، حيث وجدت تركيا نفسها أمام تحدي سياسات الإرهاب الذي طالها سنة 2004 وبعده .

أما الحدث الثاني وهو احتلال العراق ، فقد شكل خطرا كبيرا على تركيا ، فهي دولة مركزية تشكل نقطة عبور ، وتربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط و قزوين ، وساحة صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق–غرب وشمال–جنوب ، إضافة إلى خطر نشوء كيان كردي في شمال العراق ، إذ يُعد هذا الكيان فدرالي رسمي منصوص عليه في الدستور العراقي ، يفوق خطره من وجهة نظر أنقرة خطر حزب العمال الكردستاني ، فقد صرح أردوغان في التاسع من يناير 2007 أن تقسيم العراق أمر خطير جدا ، وأن العراق له أولوية عند تركيا حتى على الإتحاد الأوروبي ، وحمَّلت أمريكا والغرب وإسرائيل مسؤولية التغيير في خريطة المنطقة كما تمركز مُسلحو حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وارتفع مستوى التضامن والأخوة

1 ليتيم فتيحة ، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة الفكر ، العدد 5 ، الجزائر ، ص 213 .

بين أكراد تركيا وأكراد العراق[1] .

في ظل هده الظروف التاريخية والجغرافية ، شهدت تركيا الحدث الثالث وهو وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ضمن الانتخابات النيابية ، إذ شهدت تركيا تحولات دستورية واجتماعية وخارجية ، كان مهندسُها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ، منذ تعيينه مستشارا أول لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية من خلال مسارين هما : سياسة العمق الإستراتيجي والتي تُـلزِم تركيا بالقيام بدورها المؤثر بحكم موقعها الجغرافي ، وسياسة تصفير المشكلات الهادفة إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها .

نشأة حـزب العدالة و التنمية :

لقد تشكل حزب العدالة والتنمية من طرف النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي المنحل إذا كانوا يحملون سمات التجديد ، وقد حققوا فوزا ساحقا في أول مشاركة انتخابية لهم بحصولهم على نسبة 34.2% من مقاعد البرلمان برئاسة أردوغان في نوفمبر 2002 [2].

الأهداف الأساسية لحزب العدالة والتنمية :

ذكرت المادة الرابعة (04) من النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مجموعة من الأهداف الأساسية للحزب هي:

1 قاسيلي عبد القادر –الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2014/1990 ، رسالة ماستار ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، الجزائر ، 2015/2014 ، ص 61 .

2 محمود سليمان سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 51 .

1/ يؤمن حزب العدالة و التنمية بأن النظام الجمهوري هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة أصبحت في يد الشعب بدون قيد أو شرط ، و يسلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة . وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السيادية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون . ويقبل العقل والعلم والتجربة على أنهم مرشدو الطريق .

ويؤكد على أن الإرادة الوطنية ، وسيادة القانون والعقل والتجربة ، والديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية للفرد والأخلاقيات هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة السياسية[1] .

2/ يدافع حزب العدالة و التنمية عن الأمة التركية ، كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة الموضحة في المادة الثانية ، من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة ، التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك بل وحتى الارتقاء فوقها ، وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية .

3/ حزب العدالة و التنمية هو حزب سياسي ، محور اهتمامه الإنسان ، ويؤمن بأن الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان ، وتهدف جهوده إلى سعادة و سلامة وأمن وصحة الإنسان ، و يؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض تركيا وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلات جارة ، ويؤمن بأنه من خلال القيمة التي تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم .

1 المبادئ الأساسية لحزب العدالة و التنمية التركي ، منشورة على الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum_

4/ يدرك حزب العدالة و التنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل : العقائد المختلفة والفكر والعرق واللغة والتعبير والتنظيم والمعيشة منذ ولادتهم ، ويحترمها ، ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتها .

5/ يرفض حزب العدالة و التنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة ، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد .

6/ يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر للحقوق السياسية يمكنه أن يحيى في إطار نظام ديمقراطي حر ، يتصف بالتعددية و المشاركة .

7/ يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يكون جميع الأشخاص ، والمؤسسات والهيئات الذين يعملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة ، مراعين في استخدامهم السلطات وأدائهم للمهام ما يوافق معايير دولة القانون الموجودة في الوثائق المنوه عنها في المادة الثانية ويُقر بالتوافق مع هذه الضرورة أساسا للشرعية[1] .

8/ يؤكد حزب العدالة والتنمية على أن حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون ، والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش ، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة

1 المرجع نفسه ، http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum_

موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني ، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة ، وهكذا فانه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر قط ، وأن مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا المفهوم ووجهة النظر هذه . ويقر بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاعتبارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقق وتضمن استخدام الحقوق فحسب . ويدافع عن أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع .

9/ يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا ليحيى الإنسان حياة إنسانية .

10/ يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده ، ويُعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل ، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية ، ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة ، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها .

11/ يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي ، وبأن العائلة التي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا القومية ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال الجديدة.

12/ يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وبخاصة الشباب واثقين من أنفسهم ومتقدمين ومتطورين وفي مستوى رفاهية مرتفع ، ومرتبطين بوطنهم تركيا التي تنعم بالأمن والسلام ، ومزودين بقيم الروح المعنوية العالية . ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب وتعليم وتعلم مزود بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافة المستويات .

13/ يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص و تأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة و في إجراء الرقابة عليها وإدامتها .

14/ يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة شعبنا في عملية الإدارة .

15/ يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة ، وإيمانه بأن القوة تتبع من القانون وليس العكس ، يهدف إلى القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب ، وتحقيق حق القضاء العادل وحرية البحث عن الحق بكل صوره ، وجعل

وطننا صالحا للعيش من أجل شعبنا ، وحماية وطن الأمة واستقلال دولتها و بنيتها المتحدة في كل حال[1] .

المطلب الثالث : التحول في العلاقات العربية التركية بعد 2002:

لقد كان لتطبيق نظرية العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو الأثر الواضح في تحول العلاقات التركية– العربية بعد تولي حزب العدالة والتنمية والسلطة في تركيا ، فقد واصلت العلاقات نموها بشكل كبير وان كان هناك تفاوت في العلاقة بيت تركيا وكل بلد عربي .

أولا : تركيـــا والقضيـــة الفلسطينيـــة :

تضع تركيا شعبا وحكومة القضية الفلسطينية في أولويات اهتماماتها :

أ/فعلى المستوى الرسمي: صرح رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد بأن عملية جنين عام 2002 كانت "إبادة جماعية" كما أدان طيب رجب أردوغان سنة 2004 اغتيال الشيخ أحمد ياسين ، ووصف مقتل المدنيين في مخيم رفح للاجئين من طرف الجيش الإسرائيلي بأنه "إرهاب دولة"[2].

في إطار اهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين أُنشئ المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، كما أنشئ فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية (TIKA) في الضفة

1 المرجع نفسه ، http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum_

2 ليتيم فتيحة ، نفس المرجع السابق ، ص 214

الغربية وعرض أردوغان مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي ، عن طريق الاتحاد والتبادل التجاري في تركيا(TOBB) وذلك بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة إضافة إلى مبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" والتي اعتبرت خطوة جديدة للاحتفاء بالتجارة كأساس للسلام دائم في المنطقة في إطار تعاون فلسطيني–إسرائيلي–تركيا.

لقد كان موقف تركيا من فوز حماس بالانتخابات المحلية والتشريعية ، موقفا داعما للشرعية والديمقراطية مستبقة بذلك المشاكل المحتملة, ودعت وزارة الشؤون الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا ، هذه الزيارة التي رافقها انتقاد أمريكي إسرائيلي.

كان من نتائج الغزو الإسرائيلي عام 2008 ، أن وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان التصرف الإسرائيلي بأنه عدم احترام لتركيا خاصة أنه جاء عقب 4 أيام فقط من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا فجاء الرد التركي بتعليق الوساطة ، وقيام أردوغان بجولات دبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل الوضع في غزة ، فـزار الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية ، كما أجرى محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ، وقد حمَّل إسرائيل المسؤولية عن المأساة الإنسانية في غزة ، وعن الاعتداءات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية د.أحمد داوود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من جهة وحركة حماس وإسرائيل من جهة أخرى .

لقد كانت تركيا من بين الدول المشاركة بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفى العاصمة ، كما أرسلت قوافل مساعدات لأهالي قطاع غزة وشاركت زوجة رئيس الوزراء في الحملة التضامنية مع غزة عندما دعت للقاء تضامني لعدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين .

أثار أردوغان إعجاب قطاع واسع من الشارع العربي ، بعدما انسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز يوم 29 يناير 2009 بملتقى دافوس الاقتصادي بعدما وجه له انتقادات حادة حيث وجد بانتظاره بالمطار عند عودته لتركيا ، عشرات الآلاف من المواطنين المشيدين بموقفه رافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية .

ب/على المستوى الشعبي:

تعتبر القضية الفلسطينية قضية حساسة لدى شرائح كبيرة من المجتمع التركي حيث أظهرت بعض استطلاعات الرأي موقع القضية الفلسطينية وأهميتها لدى الشارع التركي:

1- استطلاع للرأي في أكتوبر 2000 : 71% من الأتراك لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية و 60% طالبوا بدور تركي أكثر فعالية اتجاه القضية الفلسطينية .

2- استطلاع للرأي في نوفمبر 2003 : شمل 2183 شخص في مناطق مختلفة من تركيا وأظهر أن 66% يؤيدون الفلسطينيين في كفاحهم[1] .

1 نفس المرجع ، ص 216

كما خرج الأتراك طيلة الأسابيع الثلاثة للحرب تعبيرا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني مناشدين الحكومة بقطع العلاقات مع تل أبيب ، ووقف كل أنواع التعاون وخاصة العسكري ، الأمر الذي وضع أردوغان أمام خيارات وتحديات جديدة بعد تصريحاته ضد إسرائيل إذ لازلت تركيا تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتدريب في أجوائها منذ عام 1997.

ثانيـــا : تركيـــا والعـــراق:

أصبحت العراق ضمن أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية بعد الاحتلال الأمريكي وذلك بسبب القضية الكردية ، ورغبة تركيا لتكون معبرا رئيسيا للطاقة لأوروبا :

أ/ سياسة تركيا اتجاه القضية الكردية :

تظهر السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الكردية في :

- منع حزب العمال الكردستاني من إيجاد مناطق آمنة له في شمال العراق ، خاصة وأن تركيا تتهم حكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.
- العمل على الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي ، يؤدي في المستقبل إلى قيام دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها المدينة الغنية بالنفط "كركوك" .

وقد عرض أردوغان سياسة تركيا اتجاه العراق في خطابه أمام نواب حزبه في 9 يناير 2007 ، حيث أكد على دعم وحدة العراق ضد التقسيم وضرورة إشراف الحكومة المركزية على ثروات النفط والمصادر الطبيعية[1] .

1 نفس المرجع ، ص 217

وقد استخدمت تركيا لذلك عدة خيارات منها الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية, وذلك على النحو التالي:

1- دعوة جلال طلباني لزيارة تركيا في فيفري 2008 ، في إطار فتح باب الحوار مع أكراد العراق ، كما التقى "مراد اوزجلك" المبعوث التركي الخاص ، وأحمد داوود أوغلو المستشار الخاص للشؤون الخارجية لرئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان ، مع رئيس وزراء إقليم كردستان .

2- التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا ضد الأكراد الذين يحاولون الانفصال أو الاستيلاء على مدينة "كركوك" ، ولقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات مثل ما حدث في أكتوبر 2008.

3- احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق كالقاعدة الموجودة في دهوك, وباميرني التي تضم وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هليكوبتر.

4- التهديد بفرض عقوبات اقتصادية ، حيث أن إقليم كردستان يعتمد على تركيا اقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم ، حيث يقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي 300 شركة ، كما أن تركيا تبيع الوقود لإقليم كردستان وتدير نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط كركوك-جيهان التركي . من خلال استخدام الجبهة التركمانية كورقة لتبرير تدخلها في شمال العراق والتي تدعمها ماليا وسياسيا[1].

1 المرجع نفسه ، ص 218

سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق ، خاصة مع سوريا وإيران وذلك لدعم وحدة العراق ، إذ أن مخاوفهم زادت بعدما أدت التطورات في شمال العراق إلى حدوث اضطرابات في المناطق الكردية للدول الثلاث ، وتوج ذلك بتوقيع اتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب. كما وقعت تركيا وإيران على مذكرة تفاهم في أبريل 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية ، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني كما نسقت مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المستويات لنفس الهدف.

تطمح تركيا أيضا اقتحام وملء الفراغ الذي سيخلفه الأمريكيون في عراق ما بعد الاحتلال باعتبارها وسيطا محايدا وبلدا مسلما وعضو في منظمة حلف شمال الأطلس ، إذ يمكن لتركيا أن تتولى تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة .

ب/سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة إلى أوروبا:

سعت تركيا لتلعب دور الوسيط والمعبر للطاقة من العراق إلى أوروبا من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى:

01/ التنقيب عن النفط في جنوب العراق ، حيث حصلت "شركة نفط تركيا" الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق ، وكذلك تسويقه ، وقد حظيت هذه الاتفاقية بدعم أمريكي كوسيلة لمنع تركيا من إبرام اتفاقية للطاقة مع إيران[1] .

02/ إبرام اتفاقية مع الحكومة العراقية لرفع سعة خط أنابيب النفط كركوك–جيهان من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.

03/ إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية.

لتحقيق أهدافها سعت تركيا لفتح قنوات الاتصال مع جميع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية وقوى المقاومة ، كما أصبحت تركيا عضوا في لقاءات الدول المجاورة للعراق.

ثالثـا / تركيـــا وسوريـــا:

تمثلت السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا في عدة نقاط :

01/ تسوية الخلافات حول مياه الفرات ، حيث تعتبر تركيا أن مياه الفرات لا تخضع لمفهوم النهر الدولي ، وأنهما ثروة قومية تركية ، وقد وقع الطرفان على بروتوكول مشترك في أوت 2001 يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة ، كما تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

1 المرجع نفسه ، ص 219 .

02/ التنسيق مع سوريا في مواجهة التحدي الكردي لمنع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

03/ القيام بوساطة بين سوريا وإسرائيل في مفاوضات السلام غير المباشرة من أجل التوصل إلى سلام سوري–إسرائيلي ينعكس بالضرورة على السلام الإسرائيلي مع فلسطين ولبنان[1] .

حيث عقدت في اسطنبول في ماي 2008 تلتها أربع جولات ، وقد حظيت هذه الوساطة بدعم أمريكي وأوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي بدمشق في سبتمبر 2009 إذ أنها اكتسبت طابعا وبُعدا جديدا من خلال التنسيق التركي الفرنسي الهادف لتحقيق سلام شامل بأبعاد سورية لبنانية فلسطينية.

رابعـــا / تركيـــا ولبنـــان:

سعت تركيا للتحرك باتجاه لبنان للعب دور إقليمي في المنطقة ، وإيجاد قبول عربي رسمي وشعبي لهذا الدور ، خاصة أن لبنان يمثل ملفا رئيسيا ساخنا تتشابك فيه الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية ، كما أنه يمثل أحد ركائز الدور الإيراني في المنطقة وساحة مواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى ، حيث بلغت شدتها بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006 ، فتركيا تسعى للعب دور في لبنان لموازنة النفوذ الإيراني في المنطقة ، وتسعى للعب هذا الدور من خلال سوريا ونفوذه التقليدي في لبنان ، حيث

1المرجع نفسه ، ص 219

ترى تركيا أنه مثلما كانت سوريا جسرا لإيران في لبنان فإنها أيضا يمكن أن تكون جسرا لها في لبنان[1] .

وقد حاولت تركيا من خلال دورها في لبنان خاصة بالتعاون مع فرنسا ، حل الأزمة اللبنانية السياسية الأخيرة وبقدرتها على التواصل مع إيران وسوريا والسعودية ، أن تثبت أن انضمامها للاتحاد الأوروبي سيدعم المصالح الأوروبية والاستقرار في المنطقة ، ومن جهة أخرى فان استقرار لبنان في نظر تركيا يعد من مصلحتها ، خاصة وأنه يشكل ساحة للمواجهة بين محوري الممانعة (إيران ، سوريا ، حزب الله) من جانب و (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) من جانب أخر.

الانتقادات الموجهة للسياسة المتعددة الأبعاد (تركيا بعد 2002):

لقد انتقدت عدة جهات تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والسياسة متعددة الأبعاد التي تحرك السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية من بينها :

1- الإسلاميون الأتراك : انتقد حزب الفضيلة التركي السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية ، ووصفها بأنها مجرد امتداد للسياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية والتي وُجدت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأمريكية مقابل مكاسب ضئيلة .

1المرجع نفسه ، ص 220 .

2- الدوائر القومية: اتهمت سياسة العدالة والتنمية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية الذي يُهدد سلامة الجمهورية ومصالحها الأولوية، و قد جاء هذين الانتقادين كدوافع سياسية وانتخابية في ظل الصراع على السلطة خاصة بعد فوز العدالة والتنمية بدورتين برلمانيتين متتاليتين ، والتأييد الشعبي له. لقد كان تطبيق السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد ونظرية العمق الاستراتيجي يمثل استجابة لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة والتي لا يوليها هؤلاء المنتقدون أي اعتبار كما شكلت خارج تركيا قلقا عربيا وانزعاجا كبيرا من الدور التركي المتنامي[1].

المبحث الثاني : محددات الخيارات الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

لا تستطيع تركيا صياغة سياسة خارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط مبنية على رؤية تركية خالصة ، بل هناك محددات تؤثر في السياسات و الخيارات نذكرها في ثلاث مطالب :

المطلب الأول : الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية :

تحتل موقعا استراتيجيا يتحكم في مضائق البوسفور والدردنيل، ويتواجد بالقرب من الاتحاد السوفيتي ، كما لها قدرات عسكرية و بشرية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لها الدعم السياسي في كل ما يتعلق بالحق في التحكم في تنظيم السفن الحربية للمضيقين أوقات الحرب ، كما قدمت لها المساعدات المالية والعسكرية وعقدت معها المعاهدات والاتفاقيات التي

1 المرجع نفسه ، ص 221 .

كانت تخدم في المرتبة الأولى المصالح الأمريكية ، إذ أن المتتبع لتاريخ العلاقات الأمريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتطلع لتركيا باعتبارها حاجزا ضد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط و مجرد أداة ضمن الإستراتيجية الأمريكية حيث منعت تركيا من لعب أي دور هام لمدة طويلة في الشرق الأوسط ، وتأكد الدور الاستراتيجي لتركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية عام 1991 في ظل ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير ، كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لتركيا على أنها دولة محورية في عملية التنمية الجيو–استراتيجية لأوراسيا ، وكذا بوصفها حلقة وصل في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب و بالتالي إيصال ثروات بحر قزوين[1] وآسيا الوسطى من نفط وغاز إلى الأسواق و بالتالي منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة كقوة سياسية وعسكرية مسيطرة، ناهيك عن محاولة منع إيران من تنفيذ مخططات بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة .

لكن هناك تباين في موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا اتجاه وحدة العراق فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إزاحة نظام الحكم في العراق و خلق جبهة كردية في شماله في حين تعمل تركيا على إبقاء العراق موحدا و منع نشوء كيان كردي مستقل يهدد أمنها القومي.

في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب ، واختيار العالم الإسلامي كساحة لتنفيذ ذلك ، خاصة بعد غزو أفغانستان والعراق ، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها القادرة على لعب

1أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2013، ط1، ص 222.

دور كبير من الناحية العسكرية و الحضارية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية في النفاذ للعديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط آسيا ، و بِوَصفِ تركيا على أنها ذلك النموذج الإسلامي المعتدل الذي يُحتذى به ، والعضو المسلم الوحيد في حلف شمال الأطلسي الناتو[1] .

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمهيد الطريق أمام الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط ، حيث تعتبر صاحبة المرتبة الثانية في احتياطي النفط بع الخليج العربي إذ تحاول الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا و أكرانيا و روسيا البيضاء ، ثم أوربا الغربية ، من خلال خلق خط جديد لنقل النفط و الغاز الطبيعي عبر تركيا على البحر الأبيض المتوسط .

في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب ، اتسمت العلاقات الأمريكية التركية بعدم الاستقرار و ذلك بسبب انتهاج حكومة أردوغان سياسة مختلفة ومستقلة اتجاه العديد من قضايا المنطقة ، والتي تنسجم مع السياسة الأمريكية في الغالب ، ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى زيارة أنقرة في 24 أبريل 2004 و التأكيد مع نظيرها التركي عبد الله غول إلى أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تطابقت وجهات النظر بين البلدين في العديد من القضايا ، خصوصا ما يتعلق بإيران و أفغانستان .

واتفق الطرفان في وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية– الأمريكية على أن الخارجية التركية قد أعادت تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي في المنطقة ، خاصة فيما يخص القضايا

1محمود سالم الرحاحلة ، نفس المرجع السابق ، ص 72 .

العربية و الإسلامية مثل القضية العراقية و الفلسطينية ، والتوجهات نحو الملف النووي الإيراني وبالتالي اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية و إدراكها لأهمية الدور التركي في تحقيق الاستقرار الإقليمي و العالمي .

ولكن بالرغم من ذلك فانه لا يمكن لتركيا أن تلعب دورا فاعلا و مهما في المنطقة والتدخل لحل القضايا المختلفة دون رضا الولايات المتحدة الأمريكية و دون الاتفاق على مبادئ أساسية لحدود ذلك الدور . و قد ظهر ذلك في رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين تركيا و إيران في الملف النووي الإيراني و إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عزل إيران و معاقبتها اقتصاديا، و كذا في عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن العلاقة التي توطدت بين سوريا وتركيا ، و صمت أنقرة اتجاه الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سوريا عام 2007 في مسألة سحب قواتها من لبنان .

لقد أدى وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى البيت الأبيض إلى تخفيف حدة الخلافات بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و قد دعا إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي بقوله " دعوني أكن واضحا ، إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضوا في الاتحاد الأوربي" .

المطلب الثاني : العلاقات التركية الـأوربية :

لقد عملت تركيا على بناء مؤسسات مستوحاة من الغرب في مجالات إدارية و سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و التزمت اتجاه الأحلاف العسكرية الغربية ، حيث انضمت إلى الحلف الأطلسي في أفريل 1952 ، و تقدمت بطلب العضوية للسوق الأوربية المشتركة عام 1959 وقعت اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوربا في 1963[1] ، و قد شجعت أوربا تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات و الإجراءات التي تجعلها مؤهلة لتكون عضوا في الجماعة الأوربية استنادا إلى دورها الأمني البارد خلال الحرب الباردة ، بصفتها جارة للاتحاد السوفيتي[2] .

بعد تأسيس الاتحاد الأوربي سنة 1992 ، تحصلت تركيا على صفة دولة مرشحة للانضمام ، لكن المفاوضات أسفرت عن انقسام الأعضاء المشكلين للاتحاد الأوروبي إلى مؤيد ومعارض حيث يقول المعارضون ان تركيا ليست دولة أوربية ، إنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا و أنها لا تلبي صفة العضوية لا سياسيا و لا اقتصاديا ولا ثقافيا و ستشكل عبء على الاتحاد الأوربي ، بينما يقول المؤيدون أن انضمام تركيا سيمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط ، كما لها أراضي زراعية شاسعة و أيدي عاملة كبيرة ، ستفيد الاقتصاد الأوربي ، و قد بدأت تركيا مجموعة من الإصلاحات الداخلية منها : تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية، كما شهدت نمو في الحريات و حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات

1حسين طلال مقلد ، تركيا و الاتحاد الأوربي بين العضوية و الشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 1 ، 2010 ، ص 337.

2ياسين أحمد القطاونة ، نفس المرجع السابق ، ص 45 .

الكردية ، كما سعت تركيا لحل مشكلة قبرص التي احتلت الجزء الشمالي منها سنة 1974 ، تحت ذريعة حماية حقوق الأقليات التركية .

بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها تركيا بهدف قبولها ضمن الاتحاد الأوربي إلا أن مجهوداتها قُوبِلَتْ بالرفض ، على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتق إلى المواصفات المطلوبة.

ارتأت تركيا بعد رفض انضمامها للاتحاد الأوربي التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقا وجنوبا بما لا يتعارض مع هدفها لنيل العضوية في الاتحاد الأوربي ، حيث سعت لإظهار أهمية دورها في ضمان استقرار هذه المناطق التي تمر عبرها الطاقة إلى الأسواق الأوربية و العالمية[1] .

عمدت تركيا في ظل حزب العدالة و التنمية إلى التوجه شرقا وتحسين علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية وفي منطقة القوقاز وروسيا ، وقد حضت تلك التوجهات بتقدير من قبل الدول العربية و روسيا وإيران ، وعززت مكانة تركيا للعب دور مهم ورئيسي في المنطقة في الوقت الذي شكلت خيبة أمل لبعض الدول الغربية ، وقد حافظت تركيا على علاقاتها مع محور الشرق والغرب معا، حيث قال داوود أوغلو وزير الخارجية التركي : " إنه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها"

1 المرجع نفسه ، ص 46

تسعى تركيا لبناء سياسة متكاملة تجمع كل المجالات السياسية الخارجية و القضايا الإقليمية في صورة واحدة وسياسة واحدة ، حيث تحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن وتلتزم بمسار عضويتها في الاتحاد الأوربي ، و تبقي لنفسها مجالا للمناورة في سياستها الخارجية اتجاه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال إحداث توازنات في السياسات الداخلية و الإقليمية والدولية ، كون تركيا لا تستطيع القيام بأي دور إقليمي دون رضا و قبول الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى .

لا تريد تركيا التفريط في العلاقات مع الغرب في مقابل ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط و دول البلقان ، فقد قامت بجهود للوساطة بين إسرائيل و الدول العربية و حل نزاعات في القوقاز مع التطلع للانضمام للاتحاد الأوربي و التمتع بميزة العضوية في حلف الناتو و ذلك للإبقاء على التوازن بين الأمن و الحرية ، فهي تعمل في عدة ملفات هامة في منطقة الشرق الأوسط كالقيام بدور الوسيط في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، و موقفها من الملف النووي الإيراني و كذلك موقفها من أحداث غزة ، و هذا ما يعطي رسالة إلى دول الغرب بدور تركيا المحوري في تأمين حالة الاستقرار التي تشهدها أوربا[1] .

المطلب الثالث : التطـورات الإقليميـة :

تشهد منطقة الشرق الأوسط تغيرات جيو سياسية باستمرار منذ انتهاء الحرب الباردة فاحتلال العراق ، ما أضعف قدراته العسكرية و الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي أتاح للقوى

1المرجع نفسه ، ص 78 .

الإقليمية الفرصة لعب أدوار هامة ومعترف بها للسيطرة على المنطقة غير المستقرة والمعقدة بسبب التدخلات الإقليمية والدولية ، في ظل الصراع وبين مختلف القوى الإقليمية و الدولية .

يسود التوتر دائما بين تركيا وإيران بسبب انتقاد إيران للسياسة الخارجية التركية وعلاقتها بالدول الغربية و إسرائيل ، والأهم من ذلك السماح لمليوني إيراني معارض بالإقامة في تركيا وقد قامت إيران بدعم الثوار الأكراد و تدريبهم في إيران.

وفي ظل غياب أي قوة عربية على الساحة الإقليمية فإن تركيا قد سعت لملئ هذا الفراغ ومد دورها الإقليمي خاصة أن علاقتها بإسرائيل لم تتأزم إلى حد المواجهة أو تصبح عائقا أمام حكومة أردوغان عند تبنيها موقفا عادلا وقويا ضد العدوان الإسرائيلي على غزة[1] .

تميزت تركيا ببعض المميزات فيما يخص أهمية دورها في المنطقة وهي:

1/ تمتعها بقدرات تمنع إيران من التوسع اتجاه الدول العربية سياسيا وعسكريا وعقائديا لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية ، و إن كانت السنوات الأخيرة قد أظهرت نوعا من التوسع الإيراني في سوريا عسكريا و سياسيا ، وكذا توسعا في اليمن على المستوى العسكري و العقائدي بعد الحراك الثوري في العالم العربي .

2/ انسجام الأداء التركي الإقليمي في العلاقات مع الدول العربية والقضايا العربية المركزية .

3/ تصفير المشكلات مع الدول العربية وعدم خلق منافسة مع أي دولة عربية في المنطقة .

1المرجع نفسه ، ص 80

4/ عدم وجود حساسيات في المنطقة اتجاه الدور التركي أوخوف من أي توسع و سيطرة سياسية وعقائدية بعكس إيران حيث الخلافات العقائدية .

لقد أبان التوجه التركي نحو الجنوب عقب العدوان الإسرائيلي على غزة ، عن موقف فريد و عادل حصل على تعاطف شعبي قوي من أوساط الشعب العربي ، لم يكن بوسع أي دولة عربية أو إسلامية أن تتخذه ، و قد ساد نوع من الفتور في العلاقات التركية الإسرائيلية ولكن من دون الوصول إلى القطيعة و سرعان ما تلاشى بعد الزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بنيامين إليعازر لتركيا[1] .

أما فيما يخص دور تركيا مع إيران فإنها تحاول أن تكون الوسيط بين إيران و الدول الغربية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني .

هناك محددات للعلاقات التركية الإيرانية منها : تغير النظام في إيران ، وتضارب المصالح في آسيا الوسطى و القوقاز و العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل و القلق حول مستقبل العراق ، و شماله بشكل خاص ، بالإضافة إلى استثمارات لشركات تركية في إيران واتفاقيات بشأن شراء الغاز الطبيعي ، كما ارتفع حجم التجارة بين تركيا و إيران من 1.3 مليار

1المرجع نفسه ، ص 81 .

دولار عام 2002 إلى 5.92 مليار دولار[1] في السنة 2017/2016 ، كما تحرص تركيا على الموازنة في علاقاتها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل و الأسلحة النووية .

1سعيد عبد الرزاق : 14 % ارتفاعا في التبادل التجاري بين تركيا وإيران، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14227، الصادرة في 10 نوفمبر 2017 ، النسخة الالكترونية ، https://aawsat.com/home/article/1078911/14

الفصل الثالـث :

العلاقات التركية السورية و مستقبل الدور التركي في سوريا

تمهيـــد :

لقد تميزت العلاقات التركية السورية بعدة تطورات وعلى الكثير من الأصعدة ، سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المنعرجات في العلاقات بين البلدين، ونقاط التوتر والتفاهم بينهما والمتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في رسم العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى مستقبل العلاقات بينهما في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بكلى الدولتين ، و قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التوافق والتوتر في العلاقات التركية السورية

المبحث الثاني: مقومات و مستقبل الدور التركي في سوريا

المبحث الأول : التوافق والتوتر في العلاقات التركية السورية :

تتميز العلاقات التركية السورية بخصوصية و تأثير متبادل ، و أهمية بالغة من حيث العلاقات الاقتصادية و الأمنية و السياسية و التاريخية ، حيث خضعت العلاقات بين البلدين إلى توافق و توتر عبر السنوات الماضية و سنعرض أهم محطات التوافق و التوتر على جميع المستويات في 03 مطالب :

المطلب الأول : عودة العلاقات السياسية منذ اتفاق أضنه 1998-2007

لقد تميزت العلاقات التركية – السورية في فترة الحرب الباردة بالعداء خاصة وأن كل دولة كانت متجهة إلى قطب معاد للآخر ، فاختارت تركيا التوجهات الأطلسية الغربية ، بينما انحازت الحكومات السورية إلى المسار السوفيتي ، لكن ومنذ اتفاق أضنه في أكتوبر عام 1998 حتى عام 2007 بين سوريا وتركيا دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر وقدر من التوتر والتردد بعد سنوات طويلة من العداء.

لقد تضمن اتفاق أضنه اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية وعليه يمنع تمويله أو انطلاق أي نشاط سياسي له من داخل الأراضي السورية ، وعدم السماح بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الأخرى ، وفتح سفارة لكل دولة لدى الدولة الأخرى كإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين.

ومن هنا بدأت وفود الدولتين بتبادل الزيارات كدليل على متانة وعمق الروابط التي تربط الطرفين وقد كانت لمشاركة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار دلالات رمزية كبيرة في تشييع جنازة الرئيس السوري حافظ الأسد[1].

لقد كانت لأحداث 11 سبتمبر 2001 ، وغزو العراق 2003 دورا مهما في التقارب السوري التركي ، نظرا للهواجس المشتركة فالهدف الأمريكي من احتلال العراق لم يكن القضاء على "القاعدة" ودليل ذلك أنه ما زال كثير من زعمائها طلقاء ، بل إن الهدف كان تفتيت العالم الإسلامي والعربي ، خدمة لأمن إسرائيل والسيطرة على منابع النفط ، وقد كانت تركيا مستهدفة في مرحلة لاحقة من خلال تغذية النزعات العرقية والدينية والمذهبية (كردية- تركية- سنة- علوية) وتكمن خطورة السياسة الأمريكية اتجاه تركيا فيما يلي:

1- أهداف الغزو الأمريكي للعراق ، والتي ترسخ الانقسام العرقي من خلال إنشاء فدرالية كردية لا تشكل خطرا على وحدة العراق فقط ، بل على وحدة الكيانات المجاورة كتركيا وسوريا وإيران ، لذا فالخطر الكردي يعتبر عاملا من العوامل التي تقرب بين تركيا وسوريا .

2- ظهور دور إسرائيلي في دعم الأكراد وتدريبهم ، مما يجعل إسرائيل خطرا مشتركا لسوريا وتركيا.

3- لا يوجد أدنى شك في أن الدول المسلمة باتت مستهدفة ، بدءا من أفغانستان والعراق وإيران وسوريا وصولا إلى تركيا ، كما أن التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران تشكل ناقوس

[1] محمود خليل يوسف القدرة _تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية2007/2012 _ رسالة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة ، 2013 ، ص 107.

خطر لتركيا ، وذلك ما يظهر من خلال الضغط عليها لاستخدام أراضيها كقاعدة للعدوان على هذين البلدين.

4- عدم احترام الولايات المتحدة الأمريكية لسيادة الدول ، خاصة بعد غزو العراق.

كل هذه العوامل جعلت مصالح تركيا ضد السياسات الأمريكية ، وبالتالي في جانب الجبهة السورية[1].

لم يمنع جو التردد تركيا وسوريا من القيام بزيارات تبادل بين البلدين ، على جميع المستويات ففي عام 2000 زار عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري أنقرة كأول زيارة مهمة، وعلى مستوى عال ، إذ تعهدت سوريا وتركيا بصياغة اتفاق (إعلان مبادئ) لتوجيه العلاقات بينهما ، وفي جوان 2002 زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا ، ووقع اتفاقا للتعاون الأمني لتبادل المعلومات والتكنولوجيا ، والتدريس وإمكانية إجراء مناورات عسكرية مشتركة.

في هذه الفترة فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية 3 نوفمبر 2002 حيث ازدادت العلاقات السورية التركية قوة [2]، وافتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زيارته الخارجية بزيارة دمشق التي استقبل فيها بحفاوة ، وزار قبر صلاح الدين الأيوبي ، مما يعني رجوع العلاقات السورية التركية بعد طول قطيعة وقيام محور سوري- تركي.

[1] المرجع نفسه ، ص 109 .

[2] تمام قيس –العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل _رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية جامعة دمشق2015/2014 ، ص105 .

لقد سارع البَلدان إلى تحسين العلاقات بصورة كبيرة ففي 6 يناير 2004 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة أنقرة اعتبرت بمثابة بداية لتغير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين ، وقال عنها الرئيس التركي "إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا ، لرئيس الجمهورية العربية السورية" ، في 2005 أبدت الإدارة الأمريكية تحفظا في شأن العلاقات السورية التركية ، خاصة بعد مقتل الحريري في 14 فبراير 2005 وفي ظل الاتهامات الدولية بتورط سوريا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ، بذلت حكومة أردوغان جهودا في الحفاظ على سياسة الالتزام اتجاه سوريا ، والاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق وذلك لرغبة تركيا الشديدة في عدم التفريط في علاقة تعتبر مدخلا طبيعيا لها إلى العالم العربي ، وأيضا لأسباب تتعلق بالأمن ، ولم يلتفت أردوغان إلى الإدارة الأمريكية في الشأن السوري – التركي ، بل وتزايدت الزيارات المتبادلة بين عائلتي الأسد ورئيس الوزراء طيب رجب أردوغان .

أدى التحسن في العلاقات التركية – السورية إلى قيام تركيا بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات للأمام ، وأيضا رغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية– السورية حيث دافع أردوغان عن سوريا في اجتماع له مع الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2006 بعدما كلفه الرئيس السوري بشار الأسد بذلك ، وتأكيده على أن سوريا تثق بتركيا وأنه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيئا للسلام[1].

[1] محمود خليل يوسف القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 111 .

لقد كانت سوريا تعلم أن هدف تركيا من رعاية المفاوضات السورية– الإسرائيلية هو إيقاف النفوذ الإيراني في المشرق العربي ، لكن سوريا لم تكن تحسم خياراتها وكانت تتعمد ترك الفرصة مواتية لجميع الأطراف حتى تصبح في وضع يمكنها من استدراج العروض السورية– الإسرائيلية فرعاية تركيا للمفاوضات في مقابل احتياجها لسوريا للنفاذ إلى المنطقة ، هو عامل ايجابي في نظر سوريا للحفاظ على مصالحها وحمايتها فيما يشكل نجاح الوساطة التركية نجاحا لتركيا في قيادة المنطقة ، فرعاية تركيا للمفاوضات السورية – الإسرائيلية يصب في صالح سوريا بالحفاظ على مصالحها وحمايتها وأيضا يمكن تركيا من النفاذ إلى المنطقة وقيادتها في حال نجاح المفاوضات وعودة الجولان المحتل لسوريا ، لكن منطق البدء في المفاوضات السورية–الإسرائيلية سيقود حتما للتراجع عن أولوية التحالف السوري مع إيران بالمنطقة ، إذ أن إيران وتركيا تتنافسان على قيادة المنطقة .

إن من أهم التحولات النوعية للعلاقات السورية–التركية هو أنها لم ترهن تطوير علاقتها معها بوقف علاقة تركيا بإسرائيل ، ذلك أن العلاقة التركية الإسرائيلية لا تستهدف مباشرة الأمن السوري ، إذ انعكس هذا التطور في العلاقات السياسية بين البلدين على الكثير من المستويات :

فعلى المستوى الاجتماعي : تميزت العلاقة بين البلدين باندماج المجتمع التركي بالمجتمع السوري ، خاصة مع تقارب العادات والتقاليد بين البلدين ، الأمر الذي ساهم في تطوير العلاقات بين البلدين اجتماعيا ، وقد ظهرت موجة من التبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والإعلامي

وتوسع دعم هذه التفاعلات البينية والزيارات الرسمية وسمح بالزيارات العائلية بين الأقارب على جانبي الحدود دون جوازات سفر .

وقد قامت تركيا ببناء مشاريع عديدة على جانبي الحدود ، كمشروع السد على نهر العاصي الذي يخدم مواطني سوريا وتركيا ، والذي يعبر عن العلاقات النموذجية بين البلدين ، بالإضافة إلى وجود تعاون سوري تركي لترميم بعض المواقع الأثرية[1] .

أما على المستوى الاقتصادي : فقد ساهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 في التحول الاقتصادي بين البلدين ، حيث ارتكزت العلاقة على التفاهم والتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية ، ومن أبرز مؤشرات هذه العلاقة : إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين في ديسمبر 2004 ، حيث أثمر هذا الاتفاق عن إنجاز العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية و الخدماتية وتدفق البضائع بين الجانبين ، لهدف تعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من القيود على التجارة خصوصا على المنتجات الزراعية وقد نصت الاتفاقية على النقاط التالية :

1/ إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشئة في سوريا بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

2/ تخضع الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من المنتجة المنشأة في تركيا لبرنامج تنفيذي كما يلي :

[1] المرجع نفسه ، ص 113 .

1/ تلغى كل الرسوم البالغة 1% و 1.5 % و 1.7% و 3% و 3.5% بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

2/ تلغى الرسوم البالغة 5% و 7% خلال 3 سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

3/ تُلغى الرسوم البالغة 20%و23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

4/ تلغى الرسوم البالغة 29% و35% و47% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[1].

5/ تخفض كل الرسوم التي تزيد عن 50% إلى 50% وتلغى خلال اثنتي عشر عاما.

6/ تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقنية المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.

[1] عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار.ورقة مقدمة إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية،سوريا 2005/07/30 ، ص9.

و قد أخذت الاتفاقية بعين الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بمرحلة إعادة هيكلة ، فسمحت لسوريا أن تتخذ إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات بمقابل أن لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركية المنشأة 25% من القيمة وفي حال تضرر ميزان مدفوعات أحد الطرفين ، يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييميه لمدة محدودة لمعالجة الوضع .

7/ لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات أثر مماثل على التجارة بين الطرفين.

8/ تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل[1].

9/ رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أية إجراءات تقييميه على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

وقد تناولت الاتفاقية التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[1] المرجع نفسه ، ص 10

وقد توثقت العلاقة بين البلدين على المستوى الاقتصادي وذلك بإقرار الحكومة السورية ما يزيد عن 30 مشروع استثمار تركي في سوريا بين عامي 2005-2007 بقيمة 150 مليون دولار، وكذلك بتأسيس شركة للتنقيب عن النفط في عام 2006 .

بعد دخول اتفاقية المنطقة الحرة حيز التنفيذ في عام 2007، ازدهرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فارتفع حجم التجارة بينهما من 796 مليون دولار في عام 2006 إلى 2.5 بليون دولار في عام 2010 ، وقد بلغ حجم الواردات التركية من سوريا 663 مليون دولار عام 2010 أما الصادرات التركية إلى سوريا فقد بلغت 1.85 بليون دولار عام 2010 ، فيما بلغت الاستثمارات التركية في سوريا 260 مليون دولار، إذ احتلت الشركات التركية المرتبة الأولى على مستوى الاستثمارات الأجنبية ف سوريا.

على المستوى العسكري والأمني :

إن السياسات الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية لها ، وتحدد القرارات التي تَصدر عن السياسة العامة ، إذ لا تستطيع الدبلوماسية تحقيق أهداف الدولة دون الاعتماد على القوة العسكرية، إذ تلجأ الدول إلى استخدام القوة في حالة فشل القوة السياسية ، للتأثير على سلوك الدول الأخرى للوصول إلى أفضل المواقف والحلول للمشاكل الإقليمية أو الدولية[1].

[1] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص

ويعتبر الجيش التركي ثاني أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وهذا ما جعل سوريا تنضم إلى مصر بعد تأسيس حلف بغداد عام 1957م وتشكيل حلف معادي للنفوذ الأمريكي في المنطقة بعد تراجع النفوذ الفرنسي والبريطاني ، وقامت الوحدة السورية المصرية كخطوة لصد أي غزو محتمل لسوريا ، وفي عام 1998 حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية وأعلنت عزمها على اجتياح الأراضي السورية ، حيث تم احتواء الأزمة سريعا بتوقيع اتفاقيات أمنية في 20 أكتوبر 1998 وبتوقيع هذا الاتفاق دخلت العلاقات العسكرية بين البلدين مرحلة جديدة من التفاعلات البينية التعاونية الحذرة ، إذ أنه ليس من السهل بناء الثقة بين البلدين بعد عقود طويلة من العداء والتوتر، لقد كان احتلال العراق في 2003 الحدث الذي خلق واقعا جديدا تمثل في تدمير دولة كانت مركزية في الشرق الأوسط ، وشعرت حكومة أردوغان بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها، وأيضا من نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية يتخذ حيزا جغرافيا من سوريا وتركيا ، وكان من الطبيعي أن تشترك الدولتان في منع الأكراد من تأسيس كيان مستقل مخترق من جهات إقليمية ودولية يمكن أن تحركه بصورة لا تستطيع سوريا وتركيا ضبطها[2].

[1] ياس محمد خضير ، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 23 جوان 2016 ، https://eipss-eg.org

[2] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 117 .

لقد رفضت سوريا دعم أي قرار للتفويض بالحرب على العراق ، اقتناعا منها أن وجود لاعب جديد في الساحة سيزعج الدول المجاورة ، ناهيك عن الفوضى التي ستحدث جراء التدخل الأمريكي في العراق التي تعد من أكبر الدول المجاورة لسوريا ، والتي ستؤثر على الأمن السوري.

لذا تم إدراج سوريا ضمن محور الشر، وزادت حدة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رأت سوريا في تركيا كسرا لطوق العزلة التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها عليها ، واستغلت تركيا ذلك إضافة إلى الهاجس الكردي للتقارب مع سوريا ، وذلك لتطابق وجهات النظر فيها يتعلق بمستقبل العراق حيث اتفق الجانبان على ضرورة خروج القوات الأجنبية من العراق وأهمية الحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره ، كما اتفقا أيضا على ضرورة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، وتأكيد الرفض التام للاستيطان والحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.

وقد شكل التعاون الأمني بين البلدين مجال مكافحة الإرهاب ، وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة غير الشرعية ، أساس تطور التعاون في المجالات الأخرى ، إذ سلمت سوريا 22 مشتبها في تفجير اسطنبول ، الأمر الذي لاقى ارتياحا لدى أنقرة التي بادرت بإرسال أعضاء برلمانين لشكر الحكومة السورية على تعاونها .

ويعد النموذج التركي السوري أنجح مثال لإدارة العلاقات الدولية في ذلك الوقت إذ أدرك صانعوا السياسة الخارجية التركية أن سوريا أقرب لبلادهم من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك

لوجود نقطة التقاء ومصلحة واضحة بينهما في إبقاء العراق موحدا دون أي تغير في حدوده الراهنة.

المطلــب الثاني : التقارب في العلاقات السياسية الثنائية منذ 2008 حتى 2010

سعى الجانبان التركي والسوري إلى مَأسسة العلاقات بينهما وذلك من خلال التوقيع على الإعلان السياسي المشترك "political declaration" والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي خلال زيارة بشار الأسد لتركيا في سبتمبر 2009 ، ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين ، والوزراء الأساسيين في الحكومتين ، يجتمع مرتين في العام ، وتتمثل أبرز انجازاته في إلغاء التأشيرات بين البلدين التي افتتحت في أكتوبر 2009 وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية والدبلوماسية والمجالات الأخرى.

لقد كانت لسوريا هواجس من تأثير السياسة التركية بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، لكن فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية في 22 جويلية 2007 وبأغلبية مَكَّنته من تشكيل حكومة بمفرده كان حدثا مهما لسوريا التي أملت أن تتطور العلاقات الايجابية بتركيا وتشهد دفعا أكبر وأقوى[1].

وقفت سوريا إلى جانب تركيا في حادثة أسطول الحرية عام 2010 والذي كان متوجها إلى غزة في إطار عملية تضامنية ، سقط فيها أتراك على يد جنود إسرائيليين ، حيث سافر "بشار

[1] تمام قيس ، نفس المرجع السابق ، ص 111.

الأسد " إلى اسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية ، إذ أكد في مؤتمر جمعه برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن الحادثة تهدف لمعاقبة تركيا لوقوفها مع العرب في قضاياهم ، في الوقت الذي كانت إسرائيل تنتظر وقوف تركيا إلى جانبها.

وبهذا انتقلت العلاقات التركية السورية من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون إلى التخطيط الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين ، والتعاون المشترك في كافة المجالات خاصة الدبلوماسية والسياسية وقد اعتبرت من أزهى الفترات ، و انعكست العلاقات السياسية بين البلدين على الجوانب المختلفة مثل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

من الناحيـــة الاجتماعيـــة:

لقد تنامت الزيارات بين مواطني البلدين ، إثر إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر ابتداء من 18 سبتمبر 2009 ، بشكل يعكس قوة الروابط الاجتماعية بين الشعبين والالتقاء الديني والتاريخي والعرقي وفي إطار تعزيز هذه الروابط التاريخية ، تم إنشاء خط سكة الحديد الرابط بين مدينة حلب السورية الحدودية وبين مقاطعة مرسين جنوبي تركيا بحيث وفرت هذه الخدمة نقل 56ألف شخص سنويا بين البلدين .

وقد أسهمت اللقاءات الأُسرية المتبادلة بين السوريين والأتراك ، وصِلات القربى بين الشعبين في توسيع قنوات التواصل الاجتماعي بشكل ينعكس إيجابا على علاقات التبادل التجاري

والسياحي والاقتصادي ، يعززها وحدة الموقف السياسي والتطابق في وجهات النظر بما يتناسب مع إرادة الجماهير من كل البلدين[1].

وقد أشار أحمد داوود أوغل والى أن المواطن التركي في "غازي عنتاب" مثلا يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في اسطنبول ، و هو ما يمثل نموذجا للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم ، خصوصا المواطنين الأتراك والسوريين الذين يعيشون على الحدود والذين يشعرون بالألفة والتقارب.

أما من الناحية الاقتصادية: فقد تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج بعد أن كانت على أبواب الحرب في بداية القرن ، فقد بدأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطبته في منتدى التعاون التركي العربي الذي عقد في اسطنبول في 10 جوان 2010 بوصف حالة التوأمة السورية التركية التي أنهت سنوات مليئة بالعداء.

أما من الناحية العسكرية: فقد وصل التعاون العسكري بين البلدين إلى مستوى كبير حيث أعلن بَدَلَ المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية المسماة "صقر الأناضول "عن مناورات تركيا–سورية ، في منتصف أكتوبر 2009 في مدينة قونيا التركية ، على الحدود " التركية العراقية السورية" التي تقع قريبا من العمق الإسرائيلي ، وبالتالي تحولت العلاقات التركية–الإسرائيلية إلى الركود بسبب حدّة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين وبسبب

[1] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 122.

القلق الإسرائيلي من الشراكة التركية السورية ، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية للقيادة السورية، فانهارت اتفاقيات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل.

في نهاية شهر مارس 2010 ازداد التعاون التركي–السوري من الناحيتين العسكرية والأمنية بقيام مناورات عسكرية أخرى لتعزيز التعاون الأمني الحدودي على أرض الواقع ، الأمر الذي أقلق إسرائيل التي أرسلت رسالة استياء من إمكانية تهديد أمنها الإقليمي جراء هذه المناورات.

كانت هناك حساسية من بعض المسئولين العسكريين الأتراك اتجاه توثيق التعاون التركي–السوري خاصة على الصعيد الأمني والعسكري ، واتجاه توجهات حزب العدالة والتنمية حيث ذكر الرئيس الثاني في رئاسة الأركان التركية ، الجنرال أصلان غونير في تقرير ، ضرورة وقف الاستعدادات لتوقيع اتفاقيات عسكرية شاملة مع دمشق ، كان من المزمع توقيعها في أكتوبر 2013 لأنها ستثير غضب إسرائيل ، وأنه من الضروري استمرار العلاقات الجيدة مع إسرائيل[1].

المطلــب الثالــث : التباعد والخلاف في العلاقات السياسية الثنائية 2011–2018

كان لاندلاع الثورة في سوريا ضمن ما يسمى "ثورات الربيع العربي" في مارس 2011 والتطور السريع للأحداث الأثر الكبير على العلاقات التركية–السورية وتحولها إلى الأسوأ في تاريخ البلدين ، حيث ضغطت تركيا على نظام الأسد للقيام بإصلاحات واستضافة القوى المعارضة للنظام السوري على أراضيها ، وذلك خوفا من تحول الثورة السورية إلى حرب أهلية.

[1] المرجع نفسه ، ص 123 .

أسباب دعم تركيا للثورة السورية :

1- رغبة تركيا في الحصول على موقع "القوة الإقليمية" الرائدة بشكل سريع.

2- البعد الجغرافي: حيث تبلغ طول الحدود السورية التركية ما يقارب 911 كلم ، وأي تطور غير متلائم مع طموح تركيا سينعكس على أمنها.

3- الاستفادة من الدعم الخارجي لثورات الربيع العربي وبالأخص دعم الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شجع الدبلوماسية التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة "كسب المواقف" التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية الكبيرة[1].

4- الحسابات السياسية: حيث ترى تركيا في إيران هي المنافس الإقليمي الأول على صعيد منطقة الشرق الأوسط ، وترى في روسيا المنافس الإقليمي الأول على صعيد منطقتي البلقان واسيا الوسطى ، وأن تمدد نفوذ هاتين الدولتين في سوريا سيقلص من نفوذها ويبدده ، وهو ما جعلها ترى في الثورة فرصة للقضاء على نفوذ المنافسين التاريخين.

صـور الـدعم التركـي للثـورة السـوريـــة :

1- إتباع سياسة الباب المفتوح حيال اللاجئين السوريين بما فيهم المعارضين والمسلحين.

2- السماح للمعارضة بتأسيس مكتبها السياسي وأذرعه في اسطنبول مثل مكتب المجلس الوطني السوري ومن ثم الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية.

[1] جلال سلمي – السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2017/2011 –المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 23 جوان2017 https://democraticac.de/?p=47298

3- المهاجمة الإعلامية للأسد ونظامه والتي تجلت في خطابات رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان.

4- تكثيف الجهود حول تجميع القوى الدولية صوب نظام الأسد لإسقاطه.

لقد اتسم موقف الحكومة التركية حيال الثورة السورية في البداية بالتوازن ، ومحاولة الإقناع الدبلوماسي لاحتواء الأزمة السورية ، والضمان للشعب السوري مبتغاه من الحرية والديمقراطية وذلك بإرسال برقيات إعلامية ودبلوماسية على مستوى رفيع إلى النظام السوري تطالبه بالإصغاء إلى الشعب[1].

لقد ظهرت عدة تفسيرات للتأثر الكبير للعلاقات التركية مع النظام السوري أكثر من أنظمة عربية أخرى اجتاحتها ثورات الربيع العربي ، وهي الروابط الجغرافية التي تربط الدولتين والحدود المتداخلة بينهم خاصة منطقة لواء اسكندرون والحدود المائية التي يمكن لأنقرة أن تستخدمها كوسيلة ضغط مستقبلا في حالة وجود خطر على أمنها القومي. فالعامل الجغرافي يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية في المستقبل ، خاصة مع تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا وخشية تركيا من تأجج الشارع التركي المتضامن مع الشعب السوري ، إضافة إلى العبء الاقتصادي الذي ستتكبده.

[1] جلال سلمي ، نفس المرجع السابق https://democraticac.de/?p=47298

لقد واجهت تركيا الأحداث الجارية في سوريا عقب الثورة بعدة وسائل:

أولا: استضافـــة اللاجئيـــن:

لقد تسببت المأساة في سوريا إلى لجوء الآلاف من السوريين إلى تركيا ، حيث تجاوز عدد السوريين اللاجئين في تركيا الثلاثة ملايين و424 ألف لاجئ حتى بداية 2008 حسب إحصائيات دائرة الهجرة التابعة الداخلية التركية ، وقد أكد أردوغان أن بلاده لن تغلق أبوابها للشعب السوري منتقدا موقف النظام السوري الذي يطلق النار على الفارين ، حتى لو كانوا نساء أو أطفالا وقد أقامت الحكومة التركية معسكر عبر الهلال الأحمر التركي يقع على عدة كيلومترات داخل الأراضي التركية انطلاقا من مبدأ حسن الجيرة بين الشعبين وكتصرف إنساني[1].

ثانيـــا: استضافـــة مؤتمـــرات المعارضـــة الســوريـــة :

لقد برزت حالة من التقارب التركي–الاخواني، حيث عقدت تركيا مؤتمر"الإخوان المسلمين" بحضور المشرف العام للإخوان المسلمين في تركيا ، وإطلاقه لتصريحات معادية للنظام السوري وقد وفرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين و تم عقد عدة مؤتمرات مثل مؤتمر أنطاليا تحت اسم المؤتمر السوري للتغيير ، وكان من أهم قراراته دعم الثورة السورية ، والدعوة لإسقاط نظام الأسد ثم عقد مؤتمر إنقاذ الشعب السوري ثم مؤتمر اسطنبول حيث دعا إلى

[1] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 129 .

إنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي يشكل الإطار الموحد للمعارضة السورية ، ويضم جميع الأطياف السياسية في الداخل والخارج لدعم المعارضة وإسقاط النظام بكافة أركانه[1] .

ثالثـــا: مصـــادرة الأسلحـــة:

منذ بداية الأحداث الجارية في سوريا ، شددت أنقرة الرقابة على جميع معابرها الحدودية البرية والجوية والبحرية ، وذلك لمنع تهريب أي أسلحة أو عتاد للنظام السوري من مناصريه ، وقد أوقفت السلطات التركية الكثير من شحنات الأسلحة المهربة من إيران إلى سوريا عبر تركيا ففي مارس 2011 ، أجبرت السلطات التركية عددا من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق على الهبوط لتفتيشها ، حيث أوقفت إحدى هذه الطائرات واعتقلت طاقمها وصادرت حمولتها المتمثلة في شحنة من الأسلحة كانت متجهة لدعم النظام السوري ، كما أجبرت مقاتلتان حربيتان تركيتان طائرة سورية قادمة من العاصمة الروسية موسكو ، تحمل أجزاء من أنظمة صاروخية على الهبوط بالعاصمة أنقرة إضافة إلى إيقاف شحنة أسلحة إيرانية قادمة إلى دمشق على الحدود البرية ، واحتجاز سفينة تُقِلّ شحنة أسلحة من إيران إلى سوريا في أوت 2011.

رابعـــا: فـــرض العقوبـــات:

1- إيقاف آلية التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى حتى يتسلم السلطة نظام شرعي محترم لشعبه.

[1] جلال سلمي ، نفس المرجع السابق ، https://democraticac.de/?p=47298

2- تجميد ممتلكات الأشخاص المقربين من الأسد والذين ثبت ضلوعهم في أعمال إجرامية ضد الشعب ومنعهم من الدخول لتركيا ، وإدراج رجال الأعمال المقربين والداعمين لنظام الأسد في ذات القائمة.

3- إيقاف بيـع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية لنظام الأسد.

4- منع أي عملية دولية لنقل الأسلحة إلى النظام السوري سواء كان ذلك جوا أو برا أو بحرا تحت غطاء القانون الدولي.

5- إيقاف أنشطة التداول التجاري مع البنك المركزي السوري.

6- تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا.

7- إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا.

8- تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك "ايكسيم بنك" التركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا[1].

سعت تركيا للتضييق على النظام السوري من دون تعرض المواطنين السوريين للأذى بفعل قراراتها[2].

[1] جلال سلمي ، نفس المرجع السابق https://democraticac.de/?p=47298

[2] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 131

المبحث الثاني : مقومات و مستقبل الدور التركي في سوريا

يخضع الدور التركي في سوريا لعدة تجاذبات و مؤثرات ، حيث صاغت تركيا موقفا اتجاه الثورة السورية ، تعرض إلى عدة متغيرات داخلية تركية و سورية و أخرى دولية أدت إلى تبدله مع الوقت ، كما كانت هناك عدة محددات ساهمت في بلورت هذا الدور بالإضافة إلى محفزات ومعيقات ، و قد انتهت تركيا لرسم أبعاد رؤيتها للحل في سوريا و مستقبل العلاقات التركية السورية .

المطلب الأول : الدعم التركي السياسي و العسكري للمعارضة السورية

إن المعارضة السورية تشكل رهانا جدِّيا لتركيا التي تسعى لإنضاجه وبلورته ، حتى يكون خياراً سياسيًا واقعيا ، وقوة سياسية وميدانية متَّزنة ، فمع بداية الأحداث السورية سنة 2011 وجدت تركيا نفسها أمام خيرات صعبة في ضل عدم جدوى نظرية صفر مشاكل بسبب الأحداث المتسارعة إقليميا ودوليا ، والتي أهمها ثورات الربيع العربي ، إذ صاغت استراتيجيات بديلة تتماشى مع الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى روسيا والصين مرورا بإيران. وأدى ذلك إلى ظهور ما يشبه تحالف مقابل مكون من سوريا والعراق وروسيا والصين كَشَكل يوحي بعودة أجواء الحرب الباردة ، من دون بعد إيديولوجي ، وقد انعكس هذا التحالف على العلاقات السورية التركية خصوصا بعد مطالبة تركيا الصريحة بوجوب تغيير النظام في سوريا.

لقد تغير الموقف التركي اتجاه سوريا من توجيه النصائح للنظام السوري للقيام بإصلاحات داخلية ، إلى الدعوة لإسقاط نظام الأسد ورحيله عن السلطة ، بعد تعنت هذا الأخير في الاستجابة للحلول السلمية ، وخاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة التركية من طرف النظام السوري ، وحادثة مصرع عدد من الجنود الأتراك على الحدود بين البلدين ، وبالتالي أصبحت تركيا ملجأ للمعارضة السورية الممثلة في الإخوان المسلمين والجيش السوري الحر[1].

بعد سحب تركيا وسوريا لكل من سفيرهما ، وإعلان القطيعة بينهما، أقامت تركيا مخيمات للاجئين وأمنت المؤوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة ، حيث دعمتها بالسلاح عبر المناطق الحدودية ، أما على المستوى السياسي فقد احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية وتأسس في اسطنبول المجلس الوطني السوري ، مقره تركيا وأهم مطالبه إسقاط النظام السوري ، ولم تحاول حكومة رجب الطيب أردوغان أن تقوم بأي وساطة بين النظام السوري والمعارضة ، وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل لاتفاقية سلام .

أولاً : مفاوضات جنيف

1/ مؤتمر جنيف01 : عقد في 30 جوان 2012 بمدينة جنيف ، يضم قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وعدد من الدول العربية وتركيا وقد سبقته توقعات متفائلة للتوصل إلى توافق أمريكي روسي حول مستقبل النظام السوري ، لقد أرادت موسكو إقناع واشنطن

[1] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 153 .

بضَمّ إيران إلى اللقاء ، ولكنها فشلت في ذلك وتم استبعاد السعودية أيضا ، وانتهت المحادثات المكثفة بين وزيري خارجية الولايات المتحدة "هيلاري كلينتون" وروسيا "سيرغى لافروف" بالفشل في الوصول إلى اتفاق حاسم حول الحل في سوريا[1].

2/ مؤتمر جنيف 02 : عقد في 10 فبراير 2014 بإشراف الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي على مفاوضات جمعت وفد الحكومة السورية من جهة و الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية من جهة و انتهى إلى طريق مسدود بسبب الخلافات حول رأس بنود جدول أعمال المفاوضات ، إذ رأى وفد النظام السوري أولوية قضية الإرهاب بينما رأى الطرف الثاني أولوية تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات .

3/ مؤتمر جنيف 03 : عقد في 25 فبراير 2016 ، بالتزامن مع دخول الثورة السورية عامها الخامس ، وانتهى بفشل المفاوضات بسبب خلاف المعارضة السورية على تشكيل وفدها المفاوض و كذا تنفيذ الفقرتين 12 و 13 من القرار الأممي 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في يناير 2016 ، و يقر بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا ، باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا .

كما نص القرار على خلق هيئة حكم ذات مصداقية تشمل الجميع بدون طائفية و صياغة دستور جديد لسوريا في غضون ستة أشهر و إجراء انتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي .

[1] مقال بعنوان من جنيف1 إلى جنيف 8 ماذا تحقق؟ ، موسوعة الجزيرة ، 4 مارس 2017
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/4

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدور التركي قد تراجع بشكل ملموس في التأثير على المشهد السوري[1] ، ولم يخدم مسار المحادثات الجانب التركي لعدة أسباب :

أ/انفراد و توافق الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا شبه الكامل في التأثير على مسار جنيف و هو ما يضيق هامش المناورة أمام الدول الداعمة للمعارضة السورية و منها تركيا ، وكان من نتائج هذا التوافق بدء المحادثات "بمن حضر" قبل حضور وفد المعارضة.

ب/ تجاهل اشتراطات المعارضة بوقف القصف وإطلاق سراح النساء والأطفال ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة ،إضافة إلى حفظ حق الأسد في الترشح للانتخابات في نهاية المسار .

ج/ انفراد روسيا بتحديد أسماء المشاركين في المحادثات، بما فيهم وفد المعارضة في مقابل ضعف التأثير التركي .

د/ تهميش دور الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية ، الذي يقوده خالد خوجة المحسوب على تركيا، وتراجع تمثيل هذا التيار في وفد التفاوض الممثل للمعارضة.

هـ/ الإصرار الروسي على دعوة الفصائل الكردية للمحادثات والتهديد بإفشال المحادثات في حال عدم دعوتهم.

و/ عدم تمثيل تركمان سوريا في المحادثات ، وهو ما اعتُبر ردا روسيا على اعتراض تركيا على دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي ، باعتبارها راعية تركمان سوريا سياسيا وتاريخيا وثقافيا[2] .

---

[1] سعيد الحاج– جنيف و تراجع الدور التركي في سوريا– المعرفة الجزيرة،1 فبراير 2016
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

[2] المرجع نفسه ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

4/ مؤتمر جنيف 04 : عقد في 23 فبراير 2017 : بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر المنظمة الأممية بمدينة جنيف ، وانتهت يوم 3 مارس2017 وحضرها وفدا النظام والمعارضة السوريين ، وتمكن المشاركون الذين قادهم دي ميستورا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال"، هي:

- **السلة الأولى:** القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع
- **السلة الثانية:** القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد.
- **السلة الثالثة:** كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
- **السلة الرابعة:** إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتحكم في الأمن ، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

ولم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية انتقال مفترضة للسلطة في سوريا في ظل رفض النظام السوري تطبيق بيان جنيف 1، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016 على حساب المعارضة في مدينة حلب وغيرها.

5/ مؤتمر جنيف 05 : عقد في أفريل 2017 ، حيث ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات ، وتبادل وفدا

النظام والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام.

6/ مؤتمر جنيف 06 : عقد في ماي 2017 ، حيث دامت هذه الجولة أربعة أيام ، لكنها انتهت دون تحقيق أي تقدم ملموس. واقترح دي ميستورا إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية ، وهو اقتراح رفضته المعارضة، لكنها أرسلت وفدا شارك بجولتي نقاش حول المسائل التقنية بعد انتهاء الجولة السادسة[1].

7/ مؤتمر جنيف 07 : عقد في جويلية 2017 ، واستمرت هذه الجولة لمدة ستة أيام دون تحقيق أي تقدم على ما يعرف بالسلال الأربع التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات وطالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

8/ مؤتمر جنيف 08 : عقد في نوفمبر 2017 ، واعتبر المبعوث الأممي أن هذه الجولة التي استمرت حتى 16 ديسمبر قد كانت فرصة ذهبية ضائعة ، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين ، وحمّل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات ، وفي المقابل أصرت المعارضة على التمسك ب مسألة الانتقال السياسي ، الأمر الذي اعتبره وفد النظام شرطا مسبقا يمنعه من قبول التفاوض.

[1] سعيد الحاج ، نفس المرجع السابق ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

9/ مؤتمر فيينا 09 : عقد في 25 يناير 2018 ، و يُعتبر الجولة التاسعة من المحادثات السورية برعاية الأمم المتحدة ، حيث التقى خلالها المبعوث الأممي وفدي النظام السوري والمعارضة ، وقد قدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا دي ميستورا مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا استنادا للقرار 2254. غير أن النظام السوري رفض المقترح ، ولم تنعقد هذه الجولة كما الجولات الثماني السابقة في جنيف لأسباب لوجستية[1].

ثانيا : مفاوضات أستانا : بدأت في 23 يناير 2017 ، تحت رعاية كل من روسيا و تركيا وإيران ، في العاصمة الكازاخستانية و استمرت ل 07 محطات حتى أكتوبر 2017 ، ومن أهم محاورها : المفاوضات غير المباشرة و الإفراج عن المعتقلين ، و تحديد مناطق خفض التوتر[2] .

ثالثا : مؤتمر سوتشي : عقد في 30 يناير 2018 ، تحت رعاية الدول الضامنة وهي تركيا وإيران و روسيا و من أهم نتائجه الاتفاق على لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري ، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية ، وقد جاء في البيان الختامي دعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية جاء فيها "إن السوريين يملكون وحدهم الحق في اختيار نظامهم السياسي"، لكنه لم يوضح ما إذا كان سيُسمح للاجئين السوريين بالمشاركة، وهو أمر سعى إليه معارضو الرئيس بشار الأسد والدول الغربية قاطعته الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا ، كما انسحب وفد المعارضة السورية

[1] المرجع نفسه ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

[2] مقال بعنوان _أبرز محطات مفاوضات أستانا _، موسوعة الجزيرة ، 31 أكتوبر 2017 http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/4

إلى أنقرة بعد رفضه المشاركة ، وقال في بيان له "أنه فوجئ بعدم تحقق أي من الوعود التي قطعت، فلا القصف الوحشي على المدنيين توقف ، ولا أعلام النظام على لافتات المؤتمر وشعاره أزيلت، فضلا عن افتقاد أصول اللياقة الدبلوماسية من الدولة المضيفة[1]."

تشير التطورات إلى صعوبة حل الأزمة السورية في المستقبل القريب لعدة أسباب:

أولا: إيقاف الأمم المتحدة بعثة المراقبة الدولية التي أرسلتها إلى سوريا .

ثانيـــا: زيادة معدلات العنف داخل سوريا ، حيث تسابق قوات الأسد الزمن لفرض سيطرتها وتزداد قوات الجيش الحر عددا بانضمام المزيد من الضباط المنشقين ، والتحاق المدنين بصفوفها وتحسن أداءها من حيث التسليح .

ثالثـــا: اتساع الهوة بين النظام وحلفاءه كإيران وروسيا من جهة وقطاعات الشعب والمعارضة السورية والدول التي تساند الثوار السوريين ، مثل تركيا وقطر والسعودية وغيرها من جهة ثانية الأمر الذي قلَّص مساحة التفاوض وزاد من تصاعد العنف داخل سوريا لتناقض أهداف كل من الجهتين حول إسقاط نظام الأسد وبقاءه.

يبدو أن روسيا والصين لن تتفقا مع الدول الغربية على مصير الأسد ، وحتى وإن تغير الموقف الروسي الداعم لبقاء السد نحو القبول بمرحلة انتقالية تتطلب تنحيه، فإن هذا الأخير والمجموعة العلوية الملتفة حوله لن تقبل حتى وإن كان آخر خياراتها تقسيم البلاد وانسحاب النظام

[1] مقال بعنوان – مؤتمر سوتشي بشأن سوريا تفاصيل و نتائج–موسوعة الجزيرة ، 31 يناير 2018
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/1/31

إلى دولة علوية، ولن يبدأ أي حل سياسي في التبلور إلا إذا استشعر نظام الأسد ومن يقف خلفه أن الهزيمة باتت وشيكة[1].

المطلب الثاني: مقومات الدور التركي في سوريا

هناك عوامل تتدرج ضمن مقومات الدور التركي أهمها :

1/ محدِّدات الدور التركي في سوريا :

أولا : العامل الجغرافي : يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل إن الخرائط هي من ترى القصة الحقيقية ، وقد تعكس هذه الجملة مدى تأثير الجغرافيا على السياسة ، خاصة الخارجية لسوريا منها بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبولتيك ، إذ تعتبر الحدود السورية – التركية أطول الحدود البرية بالنسبة لتركيا بحوالي 900 كلم^2 بكل ما تحتويه من مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية ، وتهديدات مشتركة أو متبادلة خاصة فيما يتعلق بالتجارة البرية ، إضافة إلى وقوع تركيا في قلب مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ، أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها.

لقد نشأت علاقات نسب ومصاهرة وقرابة دم بين البلدان الواقعة على الحدود ، بين تركيا وسوريا كما أن تركيا تُعتبر الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سوريا المتمركزين قرب الحدود التركية إضافة إلى أن تركيا كانت تعتبر حلب والموصل خط الدفاع الأول عن حدودها قبل أن تخسر حلب في معاهدة لوزات بعد الحرب العالمية الأولى. كما تعتبر منطقة لواء

[1] محمود خليل القدرة ، نفس المرجع السابق ، ص 155 .

اسكندرون عامل توتر بين البلدين ، حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939. وأيضا تتشارك الدولتان في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة إضافة إلى العراق وإيران[1].

لقد تميزت العلاقات التاريخية بين البلدين بالتوتر الدائم بدءا من انضمامهما لمعسكرين مختلفين في فترة الحرب الباردة ، وفي عهد رئيس الوزراء عدنان مندريس ، حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية كضغط على الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر عام 1958، لكن حالة التصعيد الأكثر توترا ، كانت سنة 1998 ، إذ وصل البلدان إلى حافة الحرب المباشرة لتنتهي بتوقيع اتفاق أضنه الأمني ، والذي تم بموجبه طود زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا وتسليمه لتركيا عام 1999.

ثانيا: السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية:

لقد انتهجت تركيا منذ تأسيسها على يد كمال أتاتورك سنة 1924 ، سياسة التغريب أو التحديث ، مبتعدة عن الشرق والعالم العربي خاصة ، إذ ربطت مصالحها السياسية بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومصالحها العسكرية والإستراتيجية بحلف الناتو ، أما مصالحها الاقتصادية فقد ربطتها بالاتحاد الأوربي ومحاولة الانضمام إليه ، وكانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في فترة الحرب الباردة حيث أبرمت معها ومع إثيوبيا اتفاقية حزام المحيط عام 1958[2] . ومع مجيء حزب العدالة والتنمية ، أعادت تركيا اكتشاف وصياغة سياستها

[1] سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ، مارس 2016 ، http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

[2] المرجع نفسه ، http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

الخارجية كما أعادت الاعتبار لِأهمية منطقة الشرق الوسط ، حيث جاء داوود أوغلو بعدة مبادئ أهمها :

1/ العمق الاستراتيجي: إذ اعتبر أن مكانة تركيا دوليا مرتبطة بمحيطها وأدوارها فيه[1] ، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية هي : الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والتي اسماها مجتمعة : "المناطق القارية الغربية، ورأى أنه كلما لعبت تركيا أدوارا فعالة في محيطها ، ازدادت مكانتها الدولية والإقليمية وأسماها بنظرية القوس والسهم.

2/ تصفير المشاكل: رأى داوود أوغلو أنه لا يمكن لأي دولة أن تبلور سياسة خارجية فاعلية وايجابية إن كانت غارقة في خصومات وعداء مع دول الجوار ، لذا عمدت تركيا إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وأولها سوريا.

3/ القــوة الناعمــة: رأى البروفيسور داوود أوغلو أن التبادل التجاري والاقتصادي ، والتواصل الفكري الثقافي أعمق أثر وأكثر فائدة من القوة الخشنة للوصول بتركيا أن تكون "دولة مركز" وقد نجحت هذه الرؤية حتى بداية ثورات الربيع العربي 2011 .

وبناءا على هذه المبادئ الثلاث فقد سارت السياسة الخارجية التركية بشكل عام وفي المنطقة وخاصة سوريا ضمن عدة محددات أهمها:

– أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا الخارجية والداخلية.

[1] مثنى فائق العبيدي ، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية ، عمان ، دار حامد للنشر و التوزيع ،2016 ، ط1، ص 15

– التوفيق بين تحقيق المصالح ، والإبقاء بالمبادئ والشعارات التي ترفعها أنقرة قدر الإمكان، وقد استطاعت تحقيق ذلك لفترة طويلة خاصة المراحل الأولى لثورات الربيع العربي.

– عدم الاصطدام مع الرأي العام التركي المتجه في أغلبه لمساندة والتعاطف مع القضايا العربية.

– الالتزام بسقف المنظومة الدولية والمرتكزات الثلاث للسياسة الخارجية التركية : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوربي و حلف شمال الأطلسي .

– تنويع العلاقات مع مختلف الأطراف حتى المتناقضة الأمر الذي يقلل الضغوط على أنقرة ويعطيها هامشا مقبولا من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

– استشعار تركيا للمسؤولية الأخلاقية فيما يتعلق بقضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية والسورية باعتبار أن تركيا وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة.

– الابتعاد عن الصراعات ، وتفضيل نموذج التواصل والتكامل باعتبار تجربة تركيا في عهد العدالة والتنمية تقوم على التنمية الاقتصادية ، المعتمدة بشكل كبير على الاستقرار السياسي.

– رفض النزاعات الإثنية والمذهبية ، لخطورتها على تركيا ذات التركيبة العرقية والمذهبية ، إذ يُعد ذلك توريطا لتركيا والمنطقة من طرف قوى خارجية .

– إخضاع السياسة للاقتصاد في حالات التواصل والعلاقات الجيدة ، والفصل بينهما وفك الارتباط في حالات التوتر والقطيعة.

– محاولة لعب دور الوسيط في النزاعات في المنطقة خاصة في صورة تركيا المقبولة من شعوب ونظم المنطقة كما حصل في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عام 2008 [1].

– تجنب الدخول في أي نزاع بشكل منفرد أو دون غطاء دولي أو إقليمي أو منظمة دولية.

– حاجة تركيا إلى الشركات الإقليمية وعدم قدرتها على حل النزاعات بمفردها لذا اتجهت لرفع وتيرة التعاون مع قطر والسعودية[2].

ثالثا : مراجعات السياسة الخارجية :

لقد كان لتركيا قبول جيد في المنطقة من طرف كل من محوري الاعتدال والممانعة ، إلا أن ثورات الربيع العربي عصفت بهذين المحورين وتوازنات المنطقة ، وهزت معها أسس السياسة الإقليمية لتركيا ، فقد تحولت أغلب مناطق عمقها الاستراتيجي إلى ساحة صراعات دامية أفقدت فاعلية نظرية الصفر مشاكل التي لم تستطيع التجاوب مع التطورات المتسارعة، كما فشلت نظرية القوة الناعمة في إحداث أي اختراقات في المنطقة بسبب مواقفها المعلنة من الثورات خاصة الثورة السورية ، لذلك كان على تركيا إعادة تقييم ثم تقويم سياستها الخارجية لعدة أسباب أهمها:

1/ الضغوط الخارجية التي تعرضت لها سبب مواقفها من قضايا المنطقة مثل : سوريا– فلسطين –مصر والتي قادتها لصياغة سياسة خارجية مستقلة نسبيا وجزئيا على المواقف الغربية .

[1] المرجع نفسه ، ص34

[2] سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

2/ تراجع الاهتمام بالسياسة الخارجية بسبب تزاحم ملفات السياسة الداخلية ، كأحداث "جيزي بارك"[1] في جوان2013 ، وادعاءات الفساد بحق الحكومة والحزب في ديسمبر 2013 ثم تعثر عملية المصالحة الداخلية مع الأكراد إثر استئناف حزب العمال الكردستاني لعملياته العسكرية في جويلية 2015 فضلا عن عدة استحقاقات انتخابية شغلت الحزب الحاكم والحكومة ، كالانتخابات المحلية في مارس 2014 ، ثم الانتخابات الرئاسية في أوت 2014 ثم الانتخابات البرلمانية في جويلية 2015 فانتخابات الإعادة في نوفمبر 2015[2] .

3/ تعرُّض تركيا لحالة عزلة في المنطقة ، وافتقارها إلى تحالفات قوية ومستدامة تستند عليها في سياستها الإقليمية بسبب مواقفها من القضايا المختلفة ، خاصة السورية والمصرية .

4/ انكفاء صانع القرار التركي على الداخل إثر انتخابات جوان 2015 البرلمانية والفترة الانتقالية بعدها التي أدت إلى حالة لاستقرار سياسي وتذبذب اقتصادي وتصعيد أمني – عسكري أدى إلى تقديم بعض التنازلات في السياسة الخارجية.

أدَّت هذه المتغيرات إلى تراجع وتغير في السياسة الخارجية التركية ، كالسماح للولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي باستخدام قاعدة أنجيرليك العسكرية بعد شهور من الرفض والانخراط في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة ، بعد وقت طويل من التردد وهبوط في وتيرة انتقاد للنظام الانقلابي في مصر ، وانخفاض حدة اللهجة إزاء التدخل الروسي العسكري

[1] مقال بعنوان، حديقة صغيرة وراء احتجاجات كبيرة ، الجزيرة ، 2 جوان 2016 ، http://www.aljazeera.net/news/international/2013/6/2

[2] سعيد الحاج ، انتخابات الإعادة في تركيا السياق والتوقعات ، موقع ترك بلاس ، 21أكتوبر 2015 ، https://www.turkpress.co/node/14047

على حدودها الجنوبية ، والقبول الضمني ببقاء الأسد في الحكم خلال الفترة الانتقالية للحل السياسي المتفق عليه بين وزيري الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا "كيري" و "لافروف" في اتفاق فيينا.

كما أدى إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية نوفمبر 2015 إلى قيام روسيا بإجراءات عسكرية إستراتيجية في سوريا والمنطقة أدت إلى خسارة تركيا عسكريا واستراتيجيا أمامها حيث فقدت القدرة على الطيران فوق سوريا والمبادرة في الشمال السوري خوفا من رد فعل روسي عالي السقف وخسارتها سياسيا أمام واشنطن وحلف الناتو ، من خلال فقدانها لهامش الاستقلالية في سياستها الخارجية بعيدا عنها[1].

رابعـــا: تركيـــا والأزمـــة السورية:

يمكن تقسيم المواقف التركية من الأزمة السورية التي شكلت حدثا هاما لتركيا باعتبارها دولة جارة لها حسب تسلسلها الزمني إلى أربع مراحل:

1/ الضغط لإحداث إصلاحـــات سياسيـــة في سوريـــا:

صاغت تركيا موقفها هذا مرتكزة على عدة اعتبارات أهمها : دعم تركيا لعمليات التغيير في العالم العربي ، والعلاقات الجديدة التي ربطتها بسوريا ونظام الأسد قبل عام 2011 والتي شملت عدة اتفاقيات اقتصادية وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2009، إذ خشيت

[1] سعيد الحاج ، محددات السياسة التركية إزاء الأزمة السورية ،
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

تركيا من الفوضى المحتملة التي ستضر بسوريا وتركيا ومشروعها التواصلي مع العالم العربي فضلا عن مستوى العلاقات الرفيع الذي ميَّز عائلتي الأسد وأردوغان.

لقد امتدت هذه المرحلة من بداية المظاهرات في سوريا في مارس 2011 إلى سحب السفير التركي من دمشق في مارس 2012 ، وقد شملت هذه الفترة عدة اتصالات هاتفية من أردوغان ، إضافة إلى زيارات وزير الخارجية آنذاك داوود أوغلو برفقة وفد يرأسه رئيس المخابرات التركية حاقان فيدان.

ورغم أن تركيا استضافت في هذه الفترة مؤتمرين للمعارضة السورية ، الأول في أبريل والثاني في جوان 2011 ، إلا أنها التزمت بدعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي ، وقد انتقل موقف تركيا تدريجيا إلى حث الأسد الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي إلى انتقاد الممارسات الأمنية ، ثم إلى الدعوة للتغيير السلمي ، فالتهديد بتغيير موقفها والدفع ببدائل جديدة.

2/ دعم المعارضـــة لإسقاط الأســد:

لقد ترسخ لدى تركيا بأن الأسد غير جاد وغير قادر على إحداث تغيير سلمي وإصلاحات حقيقية تحتوي الأزمة ، وبعد القطيعة الدبلوماسية بين البلدين إثر سحب السفيرين ، كانت فصائل المعارضة تحقق تقدما ميدانيا في مواجهة النظام، واعتبرت تركيا في هذه المرحلة أن نظام الأسد فاقد الشرعية باعتباره نظام يقتل شعبه، وقالت بضرورة سقوطه حقنا للدماء، ونادت بحق الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده.

وجدت أنقرة نفسها وحيدة في هذا الموقف على الساحة الدولية ، متناقضةً بذلك مع المحور الروسي – الإيراني الداعم للأسد، ومخالفةً أيضا للموقف الأمريكي الأطلسي شديد التبدل والذي دعا للتركيز على مكافحة تنظيم الدولة.

لقد قدمت تركيا خلال هذه الفترة الطويلة الدعم للمعارضة السورية ، على مستويات أهمها: المستوى الإعلامي والسياسي والإغاثي واللوجيستي ، وحتى العسكري وإن لم يتم الاعتراف بذلك علنا، واستضافت معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية وأغلب مؤتمرات المعارضة، كما رافقت تشكيل "المجلس الوطني" و"ائتلاف قِوى الثورة" ، وشاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وساعدت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية، كما استضافت ما يتعدى مليوني لاجئ سوري في بدايات الأزمة ، ضمن سياسة الباب المفتوح كما يعتقد على نطاق واسع أنها أمدت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح ، خصوصا مجموعات الجيش الحر والفصائل التركمانية، رغم عدم التصريح بذلك، إذ تبلورت مع الوقت حالة تنسيق واضحة بين تركيا وقطر[1].

3/ القبــول بالحــل السياســي:

انتقلت تركيا إلى التخلي عن شعار إسقاط الأسد والقبول بخطة الفترة الانتقالية وفق الاتفاق الروسي – الأمريكي في فيينا، بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة حتى إجراء الانتخابات. ومن أسباب انتقال تركيا إلى هذا المربع حالة الركود والمراوحة بين النظام وحلفاءه من جهة ، وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع الدور التركي بشكل واضح بعد

[1] المرجع نفسه ، http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

التدخل الروسي العسكري المباشر، والاتفاق الأمريكي – الروسي على خارطة طريق الحل وشكل سوريا المستقبلي ضمن جدول زمني ، وبنود شملت تهديد مبطن بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.

4/ الانتقال من المبــادرة إلى الدفــاع:

وهي الفترة التي يمكن أن نؤرخها بحادثة إسقاط تركيا المقاتلة الروسية ، حيث لم تستطع تركيا إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط نظام الأسد أو ترجيح كفة المعارضة ، وأصبح هدفها الأكبر حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين :

المستــوى الأول: الإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة، على المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية ، وفرض حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا ، منعت الطائرات التركية من التحليق فوق سوريا أو حتى الإقتراب أحيانا من الحدود، مما جعل فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا لسنوات في حكم المستحيل ، وقطع الطريق على تقديم أي دعم نوعي لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي ، إضافة إلى المواجهات مع قوات حماية الشعب الكردية وتنظيم الدولة.

أما المستــوى الثاني: تقدم قوات حماية الشعب (الكردية) ، والتي تمثل الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي ، الذي تعتبره أنقرة امتداداً سورياً لحزب العمال الكردستاني تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية ، في مسعى تدعمه روسيا عسكريا والولايات المتحدة الأمريكية سياسيا لإقامة

شريط كردي محاذٍ للحدود التركية السورية ، ومن مظاهر انكماش التأثير التركي وانكفاء تركيا للدفاع عن مصالحها، هو تكسر الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية غرب الفرات ، والسيطرة على سد تشرين ، ثم شرق عفرين والسيطرة على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو أعـزاز[1].

2/ محفزات و معيقات الدور التركي في سوريا ومعيقاته:

1/ محفزات الدور التركي في سوريا :

أضحت الأزمة السورية شأنا داخليا تركياً ، بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها ويمكن إدراجها في 03 سياقات مهمة ومتزامنة :

الأول: محاولة خنق المعارضة في حلب ، وفصلها عن التواصل الجغرافي والسياسي واللوجيستي مع تركيا ، مما انعكس سلباً على المعارضة نفسها ، وعلى الأزمة السورية ككل وعلى الدول الإقليمية الداعمة وفي مقدمتها تركيا[2].

الثاني: المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا ، والذي يهدد تركيا بسيناريوهات التقسيم أو الحكم الذاتي للأكراد.

[1] المرجع نفسه ، http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

[2] المرجع نفسه .

الثالــث: التفجير الذي تبنته جماعة "صقور حرية كردستان" التي لها صلة بوحدات حماية الشعب الكردية ، بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني ، هذه التطورات المتسارعة والمتواصلة طرحت التدخل العسكري التركي كخيار متاح بل ومفروض عليها[1].

وهناك عدة عوامل شجعت أنـقرة على اتخاذ قرار بالتدخل في سوريا منها:

- ارتباط الأزمة السورية بشكل مباشر بالأمن القومي لتركيا.

- التقدم الملحوظ للمشروع الكردي السياسي على حدودها الجنوبية.

- تداخل المشهد السوري مع الوضع التركي الداخلي بعد تفجيرات أنقرة.

- تراجع وظهور تعقيدات في الوضع الميداني للمعارضة السورية ، وانعكاسها على تركيا ، الأمر الذي يدفع بها للتدخل بهدف محاولة تعديل الكفة وموازنة المشهد.

- استمرار سريان تفويض البرلمان التركي للحكومة والجيش بعمليات عسكرية خارج الحدود.

- وجود تأييد داخلي للتدخل في سوريا خصوصا فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة.

- تفوق تركيا عسكريا على كل من النظام السوري وتنظيم الدولة وقوات حماية الشعب الكردية بدون وجود العامل الروسي.

- امتلاك تركيا لورقة ضغط على الاتحاد الأوربي ممثلة في اللاجئين السوريين، وكونها عضو في حلف الناتو الذي يفرض نظامه الداخلي على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء.

[1] مقال بعنوان ، صقور حرية كردستان تتبنى انفجار اسطنبول ، موقع الجزيرة 10 جوان 2006
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/6/10

– وجود تركيا في وضع الترقب والانتظار، مما يدفعها للمبادرة قبل أن يفقد أي تدخل مستقبلي معناه وفائدته.

2/ معيقات تنامي الدور التركي في سوريا :

هناك عدة معيقات وعقبات أمام قرارات أنقرة اتجاه الوضع في سوريا منها:

– تفوق روسيا عسكريا عليها، وسيطرتها على كامل الأجواء السورية ، ما يدفع بأنقرة لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة والمنفردة معها.

– الموقف الأمريكي المتعلق بالخطوط الحمراء إزاء سقف الدعم المقدم للمعارضة السورية وخصوصا مضادات الطيران والتدخل العسكري المباشر في سوريا.

– خذلان حلف الناتو لتركيا ، وصدور تصريحات من قياداته تحذرها من أي خطوة قد تجعل منها دولة معتدية على روسيا في سوريا، الأمر الذي سيحرمها من نصرة الحلف.

– غياب الحليف المحلي لتركيا داخل سوريا بسبب تَشَظِي فصائل المعارضة المسلحة في سوريا ما يصعب من مهمتها[1].

– وجود معارضة كبيرة في تركيا لأي تورط للجيش في سوريا، يتزعمها حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة والمعروف بتوجهاته الداعمة للأسد .

–الصعوبات اللوجيستية والعسكرية المتعلقة بالتدخل المفترض، خصوصا في ظل تقاعس الناتو ورفض الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] المرجع نفسه.

– حساسية المشهد الداخلي الكردي المتعلق بالمشكلة الكردية ، خاصة في ظل التصعيد الداخلي بقيادة حزب العمال الكردستاني في أحياء مدن الجنوب ذات الأغلبية الكردية ، الأمر الذي سيعقد أي قرار تركي مفترض بفتح جبهة ثانية أحد أهم مكوناتها الأكراد ، إضافة إلى كلفته العسكرية.

– الموقف العربي الرسمي الرافض لأي تدخل في سوريا ، والذي تعطيه تركيا أهمية بالغة.

المطلب الثالث : الخيارات والرؤية التركية للحل في سوريا :

1/ الخيارات التركية في سوريا:

تجد تركيا نفسها أمام خيارات محدودة ومُرَّة رغم الأريحية التي حصلت عليها حكومة العدالة والتنمية بعد استفتاء 16 ابريل 2017 والقاضي بالانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي ورغم شبه الإجماع من طرف الأحزاب التركية على محاربة حزب العمال الكردستاني ومنع قيام إقليم كردي شمال سوريا ويمكن إيجاز الخيارات التركية كالتالي:

أولا : السير مع روسيا: وقد حقق هذا الخيار حتى الآن مكاسب لتركيا كعملية درع الفرات. التي قطعت الطريق بين عين العرب وعفرين على الأكراد ، وحققت للروس غطاء سياسي تمثل في محادثات أستانا ، لكن هذا الخيار لا يخدم تركيا على المدى المتوسط أو البعيد لأن الروس لازالوا يقدمون الدعم للأكراد[1].

ونشرت قواتها في عفرين المسيطر عليها من الأحزاب الكردية شمال سوريا ، كما أن روسيا لا تستطيع السيطرة على الأكراد شرقا حيث يسيطر الأمريكان وحتى تركيا لا تستطيع معاداة

[1] جلال زين الدين ، خيارات تركيا في سوريا ، موقع عربي 21 ، 2 ماي 2017 ، https://arabi21.com/story/1003194

لولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، فضلا على أن الروس يدعمون بقوة نظام الأسد ، مبتزين تركيا وربما ينقلبون عليها في أي لحظة ، ليجسدوا مشروع التقسيم الذي يشكل الهاجس الأكبر لتركيا.

ثانيا: العمل وفق الرؤية الأمريكية : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حليفا تقليديا لتركيا وشريكا في حلف الناتو ، وقد كبَّلت تركيا ومنعتها من قلب المعادلة لصالحها فهي تدعم الأكراد لمحاربة تنظيم الدولة ، وقد قال أردوغان بأن التحرك الأمريكي مع قوات الاتحاد الديمقراطي يؤذي روح الشراكة والتحالف.

ثالثا: خيار بناء تحالف تفاهمات إقليمية : مع قطر والسعودية ، وتفاهمات مع العراق وإيران، إذ أن قيام دولة كردية لا يصب في مصلحة الإقليم ، ويهدد بالانقسامات ، ولكن هذا الخيار غير ممكن على أرض الواقع وذلك لضعف وقصور دور هذه الدول اتجاه الملف الكردي.

رابعا: خيار الاستمرار بدعم الثورة السورية وفق الرؤية الحالية: وهذا خيار ربما سيصبح غير مجدي في المرحلة القادمة وغير آمن ، إذ أن تركيا لا تستطيع التأثير على كافة الفصائل الثورية التي تشهد صراعات داخلية، وكذا ارتهان بعضها لأجندات خارجية ناهيك عن بعد المناطق التي يسيطر عليها الثوار عن مناطق الأكراد[1].

خامسا: خيار تطوير دعم الثورة السورية وفق الممكن مع الاستفادة من الخيارات السابقة وفق المتاح: ويشبه هذا الخيار السير في حقل ألغام ، وسط ما تشهده تركيا

[1] المرجع نفسه.

من محاولات لابتزازها، فيما يخص إقامة دولة كردية آو توريطها في صراع تركي كردي، لذلك يتطلب الخيار بُعد النظر وكفاءة سياسية عالية، كما أنه يبقى رهن المستجدات السياسية والتطورات الميدانية.

تعلم تركيا أنها رقم أساسي في الملف السوري ، وتحاول استثمار ذلك والاستفادة منه فروسيا تؤيد مشروع المنطقة الآمنة لأنها تعلم أن محادثات أستانا لا معنى لها من دون تركيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مَنعت تقدم قوات الحشد الشعبي باتجاه تلعفر في العراق ، إرضاءاً لتركيا، لكنها لم تحسم موقفا ضد الأكراد يُطمئن تركيا .

ولا يُستبعد هنا الخيار العسكري والدخول في صدام مباشر مع الميلشيات الكردية، إذ لم يُخفي الرئيس أردغان هذا السيناريو عندما أوضح أن بلاده لن تبقى دون رد حيال من يسعون لإقامة دولة كردية، وتتدرج الغارات التركية في إطار الرد التركي ، فهي رسالة عملية لروسيا والأمريكان قبل الأكراد أن تركيا مستعدة للمضي بعيدا في خياراتها ، إذا تطلب أمنها القومي ذلك.

2/ الرؤية التركية للحل في سوريا:

مع ازدحام الأجندات الدولية المتعلقة بحل الأزمة السورية من جنيف إلى أستانا إلى سوتشي ، وتعقد الوضع الميداني ، وتعثر المسار السياسي ، تبرز أهمية الأدوار التي تلعبها كافة الأطراف الفاعلة والمؤثرة في القضية السورية .

على مدى السبع سنوات الفائتة ، اعتمدت تركيا ثلاث عوامل رئيسية في بناء سياستها اتجاه القضية السورية وهي : تطورات المشهد الميداني وتجليات المقاربة الدولية للأزمة وانعكاسات الوضع الداخلي في تركيا.

لقد تحولت سوريا بمرور السنوات إلى ساحة الحرب بالوكالة وصراع دولي ، بأيدٍ مَحليَّة وإقليمية بعد تفاقم الخيار الأمني للنظام عقب الثورة السورية ، وارتفاع سقف التدخلات الخارجية وضعف إمكانية الحل وتعلقه بالمنابر الدولية.

وبناءا على ذلك تدرج الموقف التركي من حثِّ بشار الأسد على الإصلاحات في البداية إلى دعم وتبني المعارضة السورية وتقديم الدعم لها ابتداءًا من 2012 إلى المطالبة برحيل الأسد إلى أن تحول الموقف التركي سنة 2015 إلى قبول الحل السياسي المتمثل في مسار جنيف واستانا والرضا الضمني عن بقاء الأسد فترة انتقالية ولكن ليس في سوريا المستقبلية[1] .

إن تركيا ليست دولة عظمى ، ولكنها أيضا ليست دولة عادية وقليلة التأثير في القضية السورية ، إذ تملك أنقرة عدة أوراق يستحيل تجاهلها واستبعادها من آلية الحل في سوريا ، فهي دولة لها أطول شريط حدودي مع سوريا ، بالإضافة إلى أنها استضافت ثلاثة ملايين مواطن سوري على أراضيها ، وأهم أوراقها هي علاقاتها الجيدة ونفوذها لدى طيف واسع من المعارضة السورية السياسية والعسكرية ، ووجودها العسكري داخل سوريا عبر"درع الفرات"و"غصن الزيتون".

تصوغ أنقرة موقفها من القضية السورية وطرق حلها وفق 3 أولويات:

[1] سعيد الحاج ، الرؤية التركية للحل في سوريا ، المعرفة الجزيرة ، 4 فبراير 2018 ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/2/3

أولا: تأمين وقف إطلاق نار يشمل عموم الأراضي السورية ، الأمر الذي سيشكل أرضية لحل سياسي ، ويوقف استنزاف مختلف الأطراف ، ويتيح الفرصة لعودة قسم كبير من اللاجئين السوريين وبدء أعمال الإعمار.

ثانيا: الحفاظ على وحدة الأراضي السورية من سيناريوهات التقسيم بما يخدم سوريا ودول الجوار.

ثالثا: منع تشكيل دويلة كردية بإدارة حزب التحاد الديمقراطي ، أي الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني المُدْرج على قوائم الإرهاب التركية والأمريكية والأوربية.

إن أكبر هاجس لتركيا هو قيام دويلة كردية تشكل خطرا على أمنها القومي وحاجزا سياسيا وجغرافيا بينها وبين سوريا والعالم العربي ، كما أنها ستشكل منصة لانطلاق عمليات لحزب العمال الكردستاني نحو أراضيها ، كما حصل في شمال العراق منذ حرب الخليج الثانية ، إضافة لانعكاساتها السلبية على الملف الكردي داخل تركيا.

وهكذا أصبح منع قيام دولة كردية بوصلة للسياسة التركية بشان سوريا ، في مختلف القرارات السياسية المتعلقة بها ، وتدرك أنقرة أهمية التنسيق مع موسكو لاستمرار وجودها على الأراضي السورية بشكل سلس ومقبول خصوصا في ظل إطلاق عملية غصن الزيتون ، لكنها تدرك أيضا أن علاقتها الجيدة مع المعارضة السورية السياسية والعسكرية هي أهم أوراق قوتها على المدى البعيد[1].

[1] المرجع نفسه .

لذلك فهي تعمد إلى نوع من التوازن في تفاهمات مع روسيا بشكل لا ينهي المعارضة تماما، وتدعم المعارضة بما لا يضر بالتفاهمات مع موسكو ، كما أنها تعي أهمية وقف إطلاق النار في مناطق خفض التصعيد ، والحذر في نفس الوقت من تقدم المشروع الكردي، ومن هذا المنطلق أتت عمليتا درع الفرات أوت 2016، وغصن الزيتون يناير 2018 لمنع التواصل الجغرافي بين الأكراد في الشمال السوري ، وتضييق مساحات سيطرتهم الميدانية ، وتأمين الحدود التركية وتفويض مقومات إنشاء دولة كردستان ، وغلق الباب أمام وصولها لمياه البحر الأبيض المتوسط كشرط رئيسي لاستقلالها التام.

رؤية مستقبلية : إن خيارات تركيا بالغة التعقيد في سوريا، فهي تتوجس من شريكتها الإستراتيجية أمريكا ومضطرة للتفاهم مع خصمها التقليدي روسيا ، ومنفتحة بشأن التعاون مع النظام السوري لمواجهة المشروع الكردي ، ومرغمة على الموازنة بين حليفها الميداني "المعارضة السورية" وشريكها السياسي "موسكو" الذي يشكل وللمفارقة الداعم الرئيسي لخصم حليفها الميداني.

تبدو الأمور متناقضة ظاهريا في سوريا ، إذ يؤكد الجميع على ضرورة ووحدانية الحل السياسي، بينما يسعون جميعا لزيادة المكاسب الميدانية والانتصارات العسكرية ،باعتبار أن مساحة السيطرة الميدانية تنعكس بشكل طردي على أوراق التفاوض في جنيف واستانا وسوتشي ، ويعتبر مؤتمر سوتشي مثالا نموذجيا عن دقة حسابات أنقرة لمواقفها ، وكأنها تسير في حقل ألغام، فهي لا تريد إفشال المؤتمر كسبا للشريك الروسي ، ولا يناسبها نجاحه تماما بما تجمع كل الأوراق

في يد موسكو، فعمدت تركيا إلى مشاركة متدنية المستوى والتنسيق مع المعارضة السورية للمشاركة المشروطة ، التي تمثل انسحابا بما يضمن إرضاء روسيا في انعقاد المؤتمر،ولكن عدم إنجاحه لكسب موقف متوازن.

تريد أنقرة بالاتفاق مع موسكو ، حلا سلميا بعيدا عن الحسم العسكري، لكنها تريد ذلك وفق مسار جنيف وتحت مظلة الأمم المتحدة، وليس وفق مسار سوتشي والتنسيق فقط مع كل من روسيا وإيران، الذي ليس مبنيا على أسس تحالف استراتيجي بل على مصالح ومخاطر مشتركة في مقدمتها معارضة السياسة الأمريكية في سوريا، ويعني ذلك أن الإطار الثلاثي بين أنقرة وموسكو وطهران تكتيكي وليس استراتيجي ، وسيبقى دائما معرضا لاحتمالات الاضطرابات والتذبذب. ولكن وفي ظل تمسك واشنطن بإستراتيجيتها القاضية بالبقاء مدة طويلة على الأرض السورية ، والتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية، فإن الإطار الثلاثي مرشح لمزيد من تعميق التعاون، وهو ما يمكن أن يتحول مستقبلا لتحالف استراتيجي لمواجهة أمريكا ومحورها في سوريا وربما المنطقة.

وبالرجوع إلى أولوية أنقرة في سوريا، أي مواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي، فإن هدفها حاليا هو تأمين وإدامة شبكة الأمان السياسية لعملية "غصن الزيتون" بالتفاهم والتنسيق مع سوريا وبدرجة أقل مع إيران ، ولكن دون التخلي تماما عن الحذر والركون للعلاقات الجيدة مع موسكو وذلك لأن المواقف مرشحة للتبدل في ظل صراع المصالح والتحالفات المتشابكة، لذلك تبدو

خطوات غصن الزيتون بطيئة بهدف الحيطة والحذر، وتجنبا لخسائر كبيرة في المدنيين كما تقول أنقرة.

تريد تركيا حلا سياسيا وفق مسار جنيف ومظلة دولية أو غطاء عربي ، وبمساعدة جامعة الدول العربية[1] ، يأتي إثر هدوء ميداني شامل في سوريا، دون مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي المصنف لديها كمنظمة إرهابية، وتدرك تركيا أن عناصر القوة الميدانية وليس العلاقات الدبلوماسية ولا التفاهمات السياسية هي طريق الاشتراك في رسم المسار المستقبلي في سوريا.

ترى تركيا سوريا المستقبلية على أنها دولة تعددية موحدة دون تقسيم أو فدرلة ، لها حكومة قوية قادرة على حماية حدودها وتأمين جيرانها، تعترف باستحقاقات الأمن القومي لجارتها تركيا ومحتضنة لأبنائها من اللاجئين والنازحين. وإلى أن يتحقق ذلك تسعى أنقرة لتحصن نفسها بنفسها وحل مشاكلها بيدها ، ومنع استهدافها بقواها الذاتية والمناورة في مساحات الخلاف والاختلاف بين موسكو وواشنطن[2].

[1] مثنى فائق العبيدي ، المرجع نفسه ، ص127.

[2] سعيد الحاج ، الرؤية التركية للحل في سوريا ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/2/3

خاتمـــــة

خـاتمــة :

بعد انتهاء الحرب الباردة و حرب الخليج ، و ظهور شبه هدوء أمني في منطقة الشرق الأوسط ، اتجهت تركيا لإحياء علاقاتها بمحيطها الشرقي و آسيا الوسطى و ذلك في إطار بحثها عن أدوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة .

و لقد أدركت تركيا أنها ذات موقع جغرافي مهم يربط بين الشرق و الغرب ، وذلك ما يؤهلها للعب أدوار متفاوتة الأهمية في الشرق الأوسط ، لذلك سطر صانع القرار التركي استراتيجيات وسياسات تخدم الأهداف التركية في المنطقة ، حيث قام بتجاوز التراكمات السيكولوجية و الانفتاح الدبلوماسي ، كما قامت تركيا بتطوير مراكز البحث و المعاهد الأكاديمية لمتابعة و تقييم التطورات الإقليمية و تقديم التصورات و السيناريوهات ، لغرض مواجهتها والتعامل مع أي مشكلة طارئة ، كما أطلقت مبادرات تعزز السلم بالمنطقة .

لقد طرأت متغيرات إقليمية جديدة ، كالاحتلال الأمريكي للعراق ، و ضلوعه في عدم استقرار المنطقة عامة وشمال العراق خاصة ، الأمر الذي مثل مصدر قلق للأتراك كما ساهم المشروع النووي الإيراني في تضييق مساحة المناورة لدى تركيا في إطار علاقاتها بالغرب ، ناهيك عن المشكلة التركية مع اليونان ، و تحديات انضمامها للإتحاد الأوربي .

عملت قيادات حزب العدالة و التنمية على خلق التوازن في المنطقة ، ومد جسور التعاون مع الشعوب الإسلامية و اعتماد أفكار خلاَّقة كسياسة العمق الاستراتيجي، و سياسة تصفير المشاكل والدبلوماسية المتناغمة والقوة الناعمة .

و بذلك طغى النفوذ التركي على نفوذ القوى الإقليمية الكبرى كمصر والسعودية، مع الإبقاء على العلاقات مع إسرائيل و الانفتاح على الثقافات الغربية ، لكن في المقابل التمسك بالتاريخ والإسلام كمدخل جديد لتركيا في المنطقة .

لقد تناولت دراستنا تطور العلاقات التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية من مرحلة عودة العلاقات بعد اتفاق أضنة ، إلى الانفتاح والتعاون وتبادل العلاقات التجارية والاقتصادية والبعثات الدبلوماسية ، إلى مرحلة القطيعة والعداء ، و قد وضحت الدراسة المتغيرات التي ساهمت في خلق مرحلتين متناقضتين، فالمتغيرات الداخلية لكل دولة تفرض عليها تحديد نظام العلاقة مع الأطراف الأخرى ، حيث أن التقارب الجغرافي بين الدولتين فرض تداخلا جغرافيا واجتماعيا ، و أيضا التقارب التاريخي وعلاقات القرابة والمصاهرة كانت من أهم محددات التقارب التي حكمت العلاقة بين البلدين ، من جهة أخرى ، ساهم العامل الأمني لكل دولة في توتر العلاقة بين الدولتين وكذا العوامل الإقليمية ، كبروز الدور الإيراني لمنافسة الدور التركي في المنطقة ، و من ناحية أخرى هناك عوامل دولية أيضا حكمت العلاقة التركية السورية كالنفوذ الروسي والصيني في المنطقة والعلاقة الكبيرة التي تربط روسيا والصين بسوريا ، ناهيك عن النفوذ الأمريكي بالمنطقة والذي لا يقبل أي دور جديد منافس من تركيا .

بعد ثورة الربيع العربي في سوريا ، ازداد نشاط تركيا في البحث عن أدوار جديدة بسبب وجود خطر على حدودها مع سوريا و تهديد أمنها القومي ، من جراء تصاعد العنف داخل سوريا وازدياد نشاط حزب العمال الكردستاني المصنف كمنظمة إرهابية لدى تركيا ، لكن التدخل الروسي في سوريا ميدانيا أضعف الدور التركي في سوريا رغم تدخلها العسكري على الأراضي السورية من خلال عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون ، وانكفى دور تركيا في سوريا ، واكتفت بخلق مساحات للمناورة سياسيا عبر مفاوضات أستانا ومؤتمر سوتشي ، ومحاولة افتكاك ورقة ضغط في مؤتمر جنيف ، بهدف تحقيق رؤيتها المستقبلية في سوريا بعد الأسد .

ومن خلال الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج ، منها :

1/ أن المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية لكل من تركيا و سوريا لعبت دورا كبيرا في تطور العلاقات بين البلدين سلبا أو إيجابا .

2/ أن تركيا رأت في سوريا بوابتها نحو المنطقة العربية و ازدادت فعالية الدور التركي انطلاقا من تطور العلاقات السورية التركية .

3/ أن العلاقات بين دولتين مهما كانت قوية على جميع الأصعدة إلا أنها ستنهار عندما تتعارض مع المصلحة الخاصة .

4/ أن ثورات الربيع العربي و خاصة الثورة السورية أثرت على الدور التركي في المنطقة .

5/ لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين .

أ/الكتــب :

1/ أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،**(تر: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل) ، الدوحة : مركز الجزيرة للأبحاث، 2010 .

2/ أحمد نوري النعيمي، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط،** دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2013

3/ إيمــان دني، **الـدور الإقليمي لتركيـا في منطقـة الشرق الأوسـط بعد الحرب البــاردة،** الإسكندرية : مكتبة الـوفاء القانونية ، 2014 .

4/ بيريز شمعون، **الشرق الأوسط الجديد** ، (تر: محمد حلمي عبد الحافظ) ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

5/ جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.

6/ حورانـي ألبرت ، فليـب خـوري و مـاري ويلسـون ، **الشرق الأوسـط الحديـث** ، المجلد الأول ،القاهرة ، مدارات للأبحاث والنشر ، 2016 .

7/ لويد جونس، **تفسير السياسة الخارجية** (تر: محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم) ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989 .

8/ مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 .

9/ هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، (تر: فاضل جتكر)، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان،2001 .

ب/ المجـــــلات :

1/ أحمد عارف أرحيل الكفارنة ، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 25 ، العدد 2 .

2/ حسين طلال مقلد ، تركيا و الإتحاد الأوربي بين العضوية و الشراكة ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، العدد 1 .

3/ عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا و دول الجوار ، **مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية** .

4/ فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الفكر** ، العدد 5.

ج/ المذكرات و الرسائل الجامعية :

1/ أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط-الفرص والتحديات**- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2014.

2/عبد القادر قاسيـلي، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990إلى 2014** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2015/2014.

3/ قيس تمام، **العلاقات السورية التركية الواقع و احتمالات المستقبل** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2015/2014.

4/ محمد المهدي شنين ، **السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي : 2001-2013** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 .

5/ محمود خليل القدرة ، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية من 2007 إلى 2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الأزهر غزة ، 2013 .

6/ ياسين أحمد القطاونة ، **الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 2008/1991** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009 .

د/ الجرائـــد:

جريدة الشرق الأوسط ، العدد14227 ، 2017/11/10 .

هـ/ مواقع انترنت :

1/ جلال زين الدين ، الخيارات التركية في سوريا، عربي 21 ، 2 ماي 2017 .

https://arabi21.com/story/1003194

2/ جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 23 جوان 2017

https://democraticac.de/?p=47298

3/ سعيد الحاج ، انتخابات الإعادة في تركيا السياق والتوقعات ، موقع ترك بلاس ، 21أكتوبر 2015 ، https://www.turkpress.co/node/14047

4/ سعيد الحاج ، جنيف و تراجع الدور التركي في سوريا ، المعرفة الجزيرة ، 1 فبراير 2016.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/31

5/ سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ، مارس 2016،

http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

6/ محمد عابد الجابري: الشرق والشرق الأوسط تاريخ مفهوم، على طريق تجديد الفكر العربي. 2018. http://www.aljabriabed.net/maj6_moyenoyerient.htm

7/ محمد ياس خضير ، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية 23 جوان 2017 ، https://eipss-eg.org

8/ مقال بعنوان، صقور حرية كردستان تتبنى انفجار اسطنبول، موقع الجزيرة 10 جوان 2006

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/6/10

9/ مقال بعنوان، حديقة صغيرة وراء احتجاجات كبيرة ، الجزيرة ، 2 جوان 2016 ، http://www.aljazeera.net/news/international/2013/6/2

10/ مقال بعنوان من جنيف1 إلى جنيف 8 ماذا تحقق؟موسوعة الجزيرة 4 مارس 2017

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/4

11/ أبرز محطات مفاوضات أستانا ، موسوعة الجزيرة ، 31 أكتوبر 2017

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/4

12/ مقال بعنوان مؤتمر سوتشي بشأن سوريا تفاصيل ونتائج موسوعة الجزيرة ، 31 يناير 2018 http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/1/31

13/ المبادئ الأساسية لحزب العدالة و التنمية التركي ، منشورة على الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-tuzugu#bolum_

14/ محمد سيد أحمد ، " مفهوم الصراع الدولي و المنطلقات النظرية له " ، على الرابط الالكتروني : http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic

15/ محمد نذير حمدي " ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية " على الرابط الالكتروني : https://democraticac.de/?p=1775

الفـــهـــرس

مقدمة .....

الفصل الأول : مفهوم الشرق الأوسط و أهميته 1

المبحث الأول: تعريف الشرق الأوسط لغة و اصطلاحا 2

المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط لغة 2

المطلب الثاني: تعريف الشرق الأوسط اصطلاحا 4

المبحث الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا و العالم 9

المطلب الأول أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا 10

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للعالم 27

الفصل الثاني: الرؤية التركية للشرق الأوسط و علاقتها بالدور التركي الجديد 34

المبحث الأول : مرتكزات الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط 35

المطلب الأول : الخلفية التاريخية 35

المطلب الثاني : رؤية حزب العدالة و التنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط 37

المطلب الثالث : التحول في العلاقات العربية والتركية بعد 2002 44

المبحث الثاني : محددات الخيارات الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط 53

المطلب الأول : الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية 53

المطلب الثاني : العلاقات التركية الأوربية 57

المطلب الثالث : التطورات الإقليمية 59

الفصل الثالث: العلاقات التركية السورية ومستقبل الدور التركي في سوريا 63

المبحث الأول : التوافق والتوتر في العلاقات التركية السورية 64

المطلب الأول : عودة العلاقات السياسية منذ اتفاق أضنة 1998-2007 64

المطلب الثاني : التقارب في العلاقات السياسية الثنائية منذ 2008 حتى 2010 75

المطلب الثالث : التباعد والخلاف في العلاقات السياسية الثنائية 2011-2018 78

المبحث الثاني : مقومات و مستقبل الدور التركي في سوريا..... 84

المطلب الأول : الدعم التركي السياسي للمعارضة السورية 84
المطلب الثاني : مقومات الدور التركي في سوريا 92
المطلب الثالث : الخيارات و الرؤية التركية للحل في سوريا 105
خاتمة 113
قائمة المصادر و المراجع 116